

## **البحث التاسع:**

**تدويل التعليم العالي كمدخل لتعزيز القوة الناعمة لمصر  
في ضوء بعض الخبرات العالمية**

**إعداد :**

**د/ حنان أحمد الروبي**  
مدرس أصول التربية  
كلية التربية جامعة بني سويف



## تدويل التعليم العالي كمدخل لتعزيز القوة الناعمة لمصر في ضوء بعض الخبرات العالمية

د/ حنان أحمد الروبي

مدرس أصول التربية بكلية التربية جامعة بني سويف

### • المستخلص :

انتشر مفهوم "القوة الناعمة" في القطاع التعليمي بشكل ملحوظ؛ حيث لا يزال يُشكل جزءاً هاماً من معادلة التعليم الدولية، وأصبح هذا المفهوم كمنطلق للمشاركة الدولية في التعليم، وتعزيز التبادل الدولي والتعاون في مجال التعليم، خاصة في الدول التي تفتح أبوابها للطلاب من جميع أنحاء العالم. ويعد التعليم العالي من أهم موارد القوة الناعمة للدول المعاصرة، وأداة استراتيجية تعتمد عليها في تحقيق مصالحها السياسية، والاقتصادية القومية في إطار العلاقات الدولية القائمة على التفاهم، والتعاون، والصداقة بين الشعوب، وتعدد آليات التعليم العالي الناعمة؛ فمنها: المنح، والبعثات الدراسية، وبرامج التبادل الأكاديمي، واستقطاب الطلاب الدوليين، وتدويل التعليم العالي، والمشاريع البحثية، تبادل أعضاء هيئة التدريس وإعارتهم. لذلك استهدف البحث الحالي التعرف على تدويل التعليم العالي ودوره في تعزيز القوة الناعمة لمصر، من خلال الاستفادة من خبرات بعض الدول مثل الصين، والمملكة المتحدة، واعتمد البحث على المنهج الوصفي لوصف وتحليل واقع القوة الناعمة، وواقع تدويل التعليم العالي بمصر، وتوصل البحث إلى تراجع القوة الناعمة لمصر، والذي ترتب عليه تراجع مكانه وشعبه مصر بين الدول، الأمر الذي استوجب تعزيز القوة الناعمة من خلال تدويل التعليم العالي، حيث تم وضع مجموعة من الآليات المقترحة المرتبطة بالسياسات الحكومية، واليات مرتبطة بخلق بيئة داعمة، واليات مرتبطة بإجراءات عامة لدعم تدويل التعليم كقوة ناعمة.

الكلمات المفتاحية: تدويل التعليم العالي – القوة الناعمة – القوة الصلبة

### *Internationalization of Higher Education as an Entry Point to Strengthen Egypt's Soft Power In the Light of Some Global Experience*

Dr. Hanan Ahmed Al-Rouby

#### Abstract

The concept of "soft power" in the education sector has been widely disseminated. It is still an important part of the international education equation. It has become a platform for international participation in education and for promoting international exchange and cooperation in education, especially in countries that open to students from all over the world. Higher education is one of the most important resources of the soft power of modern countries, and a strategic tool for achieving their political and national economic interests in the framework of international relations based on understanding, cooperation and friendship among peoples. The various mechanisms of soft higher education are: scholarships, scholarships, Academic exchange, attracting international students,

*internationalization of higher education, research projects, exchange of faculty members and loan. Therefore, the current research aimed to identify the internationalization of higher education and its role in enhancing the soft power of Egypt by drawing on the experiences of some countries such as China and the United Kingdom. The research also focused on the descriptive approach to describe and analyze the reality of soft power and the reality of internationalization of higher education in Egypt. The soft power of Egypt, which resulted in the decline of its place and its people in Egypt between countries, which necessitated the strengthening of soft power through the internationalization of higher education, a set of proposed mechanisms related to government policies, mechanisms linked to the creation of a supportive environment, Uncle of the internationalization of education as a soft.*

**Keywords: Internationalization of Higher Education - Soft Power - Solid Power**

• مقدمة:

مما لا شك فيه أن الثورات العربية أو الانتفاضات الشعبية التي اجتاحت عدداً من البلدان العربية خلال السنوات القليلة الماضية، كانت بمثابة هزة عنيفة زعزعت كيان الأنظمة السياسية في المنطقة؛ حيث تحاول تلك الثورات الجديدة افتتاح عصر جديد للحياة، والديمقراطية، والمستقبل.

تمتلك مصر مجموعة من المؤهلات، والمعطيات التي تؤهلها لدور قيادي؛ سواء بالمنطقة العربية، أو الإفريقية، أو الإسلامية، أو الشرق أوسطية، وهذه المؤهلات والمعطيات هي ما يُطلق عليها "القوى الناعمة" التي يجب أن تفعّلها مصر، وتتمثل في العقول البشرية، والمكانة الدينية، والتاريخية لمصر، والموقع العبقري (صلاح جودة: ٢٠١٣، ١٩).

كما كانت بالفعل صاحبة القوة الناعمة المهيمنة على المستوى الإقليمي لمدة تزيد عن ثلاثة عقود؛ فالثقافة، والأفكار، والقيم المصرية، وجاذبية نظامها السياسي، والاجتماعي، وشرعية سياساتها الخارجية، وممارستها الدبلوماسية وجاذبيتها ظلت تمثل مصدراً للإلهام، والجذب لدول المنطقة العربية كافة (عبدالله عالم: ٢٠٠٧، ٣).

يُعتبر مصطلحُ القوة الناعمة حديثاً نسبياً؛ فقد نشره صاحبه "جوزيف ناي" لأول مرة في مقالة له بمجلة "فورين بوليسي" عام ١٩٩٠، وسرعان ما انتشر استخدام المفهوم؛ وتُمثل القوة الناعمة القدرة على التأثير في الآخرين من خلال الوسائل الاختيارية، والإقناع، والاستنتاج، والجذب الإيجابي؛ بهدف الحصول على نتائج أفضل (جوزيف ناي: ٢٠١٥، ٤٣).

حيث تتبلور القوة الناعمة لأي بلد بشكل أساسي في ثلاثة مصادر رئيسية: ثقافتها؛ (حيث تجتذب الآخرين)، وقيمها السياسية (حين تتمسك بأهدافها سواء في الداخل أو الخارج)، وسياستها الخارجية (حين يراها الآخرون مشروعاً وذات سلطة معنوية) (جوزيف ناى: ٢٠١٣، ١١٢).

يمنح مفهوم القوة الناعمة قوة نظرية وتطبيقية هائلة؛ لأنها تُوفّر أساساً لقياس ظواهر صعبة القياس، أو غير قابلة للقياس لدور الدولة، وقدرتها على تحقيق النفوذ، فمن خلال التقرير العالمي للقوة الناعمة نستطيع معرفة ترتيب أكثر دولة تقدماً في مؤشرات القوة الناعمة على مستوى العالم (إبراهيم نوار: ٢٠١٧، ٢٦). كما أنها تختلف عن القوة الصلبة (المادية)، فهي تعتمد أكثر على مقومات تختلف عن تلك التي تعتمد عليها القوة الصلبة؛ فاستخدام القوة العسكرية لفرض النفوذ يتطلب قرارات من مؤسسات رسمية؛ مثل: البرلمانات، والحكومات، وقيادات الجيوش، ولكن استخدام القوة الناعمة لم يعد يحتاج للاعتماد على الحكومات والمؤسسات الرسمية، وإنما يعتمد أكثر ما يكون على الهيئات والمؤسسات غير الحكومية؛ مثل: منظمات المجتمع المدني، والشركات المتعددة الجنسية، وحتى الأفراد (The SoftPower:2018, 23-30).

ولقد انتشر مفهوم "القوة الناعمة" في القطاع التعليمي بشكل ملحوظ؛ حيث لا يزال يُشكل جزءاً هاماً من معادلة التعليم الدولية، وأصبح هذا المفهوم كمنطلق للمشاركة الدولية في التعليم، وتعزيز التبادل الدولي والتعاون في مجال التعليم، خاصة في الدول التي تفتح أبوابها للطلاب من جميع دول العالم.

فمؤسسات التعليم العالي تساعد الطلاب في معرفة ثقافات الشعوب الأخرى، ومساعدة الطلاب في التعبير عن دولتهم، وثقافتهم، وقضاياها، وفي نفس الوقت التعرف على ثقافة الدولة المضيفة وسياساتها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة جاذبية تلك الدولة عند عودة الطلاب إلى بلادهم، وغيرها من مؤشرات التعليم العالي، والذي من شأنها تدعيم القوة الناعمة (Bieber&Martens:2011, 108).

حيث يُعد التعليم العالي من أهم موارد القوة الناعمة للدول المعاصرة، وأداة استراتيجية تعتمد عليها في تحقيق مصالحها السياسية، والاقتصادية القومية في إطار العلاقات الدولية القائمة على التفاهم، والتعاون، والصداقة بين الشعوب، وتتعدد آليات التعليم العالي الناعمة؛ فمنها: المنح، والبعثات الدراسية، وبرامج التبادل الأكاديمي، واستقطاب الطلاب الدوليين، وتدويل التعليم العالي، والمشاريع البحثية، تبادل أعضاء هيئة التدريس وإعارتهم (محمود المهدي: ٢٠١٨، ٣).

فمع تزايد الضغوط على مؤسسات التعليم العالي لأعداد خريجها للعمل في إطار دولي يتماشى مع قواعد العولمة ومجتمع المعرفة، وَضَع ذلك ضغوطاً على مؤسسات التعليم العالي لتنويع مصادر التمويل المتاحة، وأدى ذلك إلى ظهور شركاء جدد للخدمات التعليمية؛ مثل: المنظمات متعددة الجنسيات التي تقدم فرصاً للتعليم العالي عبر الحدود، وتدويل التعليم؛ لضمان وصول البلدان النامية إلى الموارد التعليمية المتاحة في العالم؛ لذلك يُعد تدويل التعليم العالي أمراً ضرورياً ومرغوباً فيه لما له من أبعاد تسويقية، كما يهدف إلى إحداث تقارب بين قطاعات التعليم في الدول المختلفة والتنوع والتعدد في مؤسسات التعليم، الأمر الذي يعزز من القوة الناعمة التي تتواكب وطبيعة المرحلة الحالية، كنتاج لثمرة تحويل الثقافة إلى حضارة عابرة للحدود؛ فهي تتيح قدرة الحصول على ما نريد عن طريق الإقناع، والترغيب، والإغراء، وليس عن الطريق الضغط والإجبار.

#### • مشكلة البحث:

يؤدي التعليم المصري دوراً حضارياً، وثقافياً، وتنموياً هاماً خلال النصف الثاني من القرن العشرين بالدرجة التي جعلت قوته الناعمة تفيض على المجتمعات والدول العربية، فمنذ عهد محمد علي باشا الذي تولى حكم مصر لمدة (٤٤) عاماً منذ عام ١٨٠٥ وحتى ١٨٤٩ وحتى أواخر السبعينات وبدايات الثمانيات من القرن العشرين، وكان التعليم بمصر يُضارِع التعليم في أكبر الجامعات والأكاديميات في العالم، وكان الطبيب، أو المهندس، أو المحاسب يستطيع أن يعمل في أي دولة في العالم، بل ويتفوق على أبناء الدولة ذاتها (صلاح جودة: ٢٠١٣، ٢٠).

ويمثل التعليم (١١.٦%) من مكون المؤشرات الموضوعية للقوة الناعمة، والتي تُشكل ٧٠% من بناء المقياس، وتشمل تلك المؤشرات الخاصة بالتعليم على البعد التاريخي لمؤسسات التعليم، التصنيف الدولي للمؤسسات التعليمية؛ الجامعات، أو فروع الجامعات خارج البلد، تدويل التعليم، الأفراد الذي يتم إعارتهم خارج البلاد للقيام بالتدريس في بلدان أخرى، وغيرها من المؤشرات والتي من شأنها الإسهام في تعزيز القوة الناعمة للدولة (خالد عبدالفتاح: ٢٠١٨، ٢٠، ١٣٠).

وهناك علاقة طردية بين قوة التعليم في بلد ما وهيمنة قوتها الناعمة على الدول الأخرى، ومصر كانت نموذجاً رائداً لدول المنطقة في مجالات التعليم المختلفة، الأمر الذي أدى إلى انتشار القيم، والأفكار المصرية في الوطن العربي.

وبالرغم من ذلك فإن مؤشرات التنافسية لعام ٢٠١٨ تؤكد أن مؤشرات القوة الناعمة لمصر تتسم بالضعف بشكل عام؛ حيث يضعها التقرير في الثلث الأخير من دول العالم؛ لتحل مصر الترتيب ٣٧ من بين ١٣٧ دولة شملها التقرير من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (تقرير التنافسية العالمية: ٢٠١٨، ٢٠).

فيتضح أن نجاح الدولة في مجال السياسة الدولية مرتبط ارتباطاً بمدى نجاحها في استثمار قوتها الناعمة وتوظيفها في الترويج لقوتها القوة الصلبة والعكس.

وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات؛ مثل دراسة ( Tian & Lowe: 2018) والتي أكدت على أهمية تدويل التعليم العالي في الصين، ودوره في تعزيز القوة الناعمة للصين، فبعد أن كانت الصين المورد الرئيسي للطلاب الصينيين في جميع أنحاء العالم، أصبحت الصين من الدول المضيفة الرائدة للطلاب الدوليين ما بين عام ٢٠٠١ - ٢٠١١؛ مما أدى إلى زيادة القوة الناعمة لها، ودراسة (Lomer, S.: 2017) التي تناولت التعليم العالي بالمملكة المتحدة، وتدويل التعليم العالي؛ لتعزيز قوتها الناعمة، واحتلت المركز الأول في تقرير القوة الناعمة العالمي لعام ٢٠١٨، ودراسة (Pratt: 2016) التي تناولت تدويل التعليم بكندا لتعزيز القوة الناعمة الخاصة بها، ومن خلال اتباع عدة استراتيجيات لاستقطاب الطلاب الدوليين داخل المجتمع الكندي.

أشار تقرير وزارة التعليم العالي إلى أن الخطة الاستراتيجية للوزارة تركز على زيادة أعداد الطلاب الوافدين للدراسة بالجامعات المصرية، والمعاهد المصرية؛ تعزيزاً لمكانة مصر في المنطقة العربية والأفريقية، وجميع أنحاء العالم؛ حيث بلغ عدد الطلاب الوافدين في مصر (٦٧١٠٢) طالباً؛ حيث تقدم (٨٣٧٦) طالباً بالمرحلة الأولى، و(١٤٢٠٣) طلاب بالمرحلة الثانية، في حين نجد أن عدد الدرجات العلمية التي حصل عليها المصريون بالجامعات الأجنبية بلغت (٢٠٣) درجة علمية بنسبة ٢٪ من إجمالي الدرجات العلمية عام ٢٠١٨، كما احتلت اليابان المرتبة الأولى بين الجامعات الأجنبية التي حصل المصريون منها على درجات علمية عام ٢٠١٧ بعدد (٢٩) درجة علمية بنسبة ١٤.٣٪، ثم أمريكا بعدد (٢٧) درجة علمية بنسبة ١٣.٣٪، ثم ألمانيا بعدد (٢٦) درجة علمية بنسبة ١٢.٨٪. (تقرير وزارة التعليم العالي: ٢٠١٨، ٢٠٢٢).

وأن هناك زيادة في عدد الطلاب الوافدين المقيدين بمؤسسات التعليم العالي (مرحلة أولى، دراسات عليا) من (٢٢٢٤٥) إلى (٧٠٥٢٥) بواقع (٤٨٢٨٠) طالباً بنسبة زيادة ٢١٧٪ وبعائد قدره ١٨٦.٥٥.١١٠ دولار سنوياً: <http://portal.mohe.gov.eg/High-education-in-numbers.aspx> الأمر الذي يؤكد أن الأجيال الصاعدة في الدول العربية، والأجنبية التي تتعرض للتأثير الثقافي المصري، وتعزز من مكانة مصر، وهو ما يدفعنا إلى ضرورة تفعيل تدويل التعليم العالي وما يقع ضمنه من حراك أعضاء هيئة التدريس، وتدويل المناهج، وحراك الطلاب الدوليين، والجامعات التوأمة، وغيرها من المؤشرات الفرعية لتدويل التعليم، والتي من شأنها زيادة النفوذ العالمي للجامعات المصرية، وزيادة شرعيتها؛ حيث يُعتبر تدويل التعليم إحدى آليات إنتاج القوة الناعمة لمصر، وقد يعكس تذبذب عدد الطلاب الدوليين القوة الناعمة لمصر.

ومما سبق يتضح أهمية تدويل التعليم العالي في تعزيز القوة الناعمة لمصر؛ لذا أمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي: كيف يمكن تفعيل تدويل التعليم العالي لتعزيز القوة الناعمة لمصر في ضوء النماذج العالمية؟ ويتفرع من التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

◀ ما الأسس الفكرية للقوة الناعمة؟

◀ ما تدويل التعليم العالي، ودوره في تعزيز القوة الناعمة لمصر؟

◀ ما أهم الخبرات العالمية الرائدة في تدويل التعليم العالي كقوة ناعمة؟

◀ ما الآليات المقترحة لتدويل التعليم العالي لتعزيز القوة الناعمة لمصر في ضوء بعض الخبرات العالمية؟

#### • أهداف البحث:

يسعى البحث الحالي إلى تعزيز القوة الناعمة لمصر من خلال تدويل التعليم العالي، وذلك على النحو التالي:

◀ التعرف على مفهوم القوة الناعمة: أهميتها، مصادرها.

◀ التعرف على تدويل التعليم العالي: مفهومه، أهميته، أهدافه، أنماطه.

◀ التعرف على بعض النماذج الرائدة في مجال تدويل التعليم كقوة ناعمة.

◀ وضع مجموعة من الآليات المقترحة لتدويل التعليم العالي لتعزيز القوة الناعمة لمصر في ضوء النماذج الرائدة.

#### • أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث الحالي في إلقاء الضوء على تدويل التعليم العالي، والدور الذي يمكن أن يلعبه في تعزيز القوة الناعمة لمصر خاصة مع زيادة اهتمام الحكومة المصرية بكيفية تعزيز القوة الناعمة المصرية، ومحاولة لاستعادة دور مصر الذي تمتعت به سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي من خلال استغلال مواردها الناعمة خاصة في ظل التغيرات الشديدة التي تجتاح العالم، وأسفرت عن تغييرات في توازنات القوى، كما تبرز أهمية تدويل التعليم العالي في الوفاء باحتياجات مؤسسات التعليم العالي، ومواجهة تحديات المستقبل، وحاجة الجامعات في الدول النامية للدخول في النظام العالمي للبحوث العلمية والابتكارات، وزيادة المشاركة في فعاليات الاعتماد الدولي، وزيادة القدرة التنافسية العلمية والتكنولوجية، والاقتصادية للجامعات المصرية.

#### • منهجية البحث:

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي التحليلي؛ لتحليل ووصف القوة الناعمة، والفرق بينها وبين القوة الصلبة، ومصادرها، وتحليل للتقرير العالمي للقوة الناعمة ٢٠١٨م، بالإضافة إلى تحليل ووصف تدويل التعليم، واستعراض لبعض النماذج الرائدة لتدويل التعليم كقوة ناعمة، وكيفية الاستفادة منها في وضع التصور المقترح لتدويل التعليم كقوة ناعمة لمصر.



• **مصطلحات الدراسة:**

يتناول البحث الحالي المصطلحات الأساسية التالية:

• **القوة الناعمة (Soft Power):**

عرّفَ (Nye: 2004, 32) القوة الناعمة بأنها: "القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الإرغام ودفع المال".

ويشير مصطلح القوة الناعمة إلى "القوة التي تستخدمها الدولة في التأثير على الدول الأخرى وتوجيه خياراتها العامة استناداً إلى جاذبيتها الاجتماعية، والثقافية، والحضارية، والاقتصادية، والدعائية (Wuthnow: 2008, 6)

ويمكن تعريف القوة الناعمة إجرائياً بأنها القدرة على توظيف تدويل التعليم العالي؛ لتشكيل الإطار الثقافي والقيمي للطلاب الدوليين؛ لنشر ثقافتها، وقيمها بين تلك الدول.

• **تدويل التعليم العالي Internationalization of higher education:**

يشير مفهوم تدويل التعليم العالي إلى "العملية التي تستهدف دمج منظور دولي في التعليم من خلال احتياجه إلى رؤية مؤسسية" (Mitra: 2010, 17).

وعرفه (Butler: 2016, 85) بأنه: "مجموعة من الأنشطة والبرامج والخدمات المتعددة التي تندرج ضمن الدراسات الدولية، وتبادل البرامج والطلاب والتقنيات التعليمية".

ويمكن تعريف تدويل التعليم إجرائياً بأنه إحدى مؤشرات التعليم الفرعية للقوة الناعمة، والذي يستهدف دمج الأبعاد الدولية بالجامعات المصرية، ويتضمن عدة مجالات: التعاون الدولي، وحراك أعضاء هيئة التدريس، وحراك الطلاب، وتصدير المناهج وغيرها.

• **الدراسات السابقة:**

تم تقسيم الدراسات السابقة إلى محورين، دراسات خاصة بالقوة الناعمة، ودراسات خاصة بتدويل التعليم على النحو التالي:

• **أولاً: دراسات تناولت القوة الناعمة:**

دراسة (عبدالعزیز عبد الستار، وخالد عبدالله: ٢٠٠٩): هدفت الدراسة التعرف على ماهية القوة الناعمة، وأهدافها، ودور استراتيجيات القوة الناعمة التي تبنتها المملكة العربية السعودية في تحقيق الأمن الفكري، مع تناول مصطلح الأمن الفكري، مفهومه، مقوماته، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تفعيل دور العلماء عبر وسائل الإعلام لتحقيق الأمن الفكري، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل استراتيجية القوة الناعمة وأدواتها وتقديمها كنموذج ممكن لن يتم تطبيقه بالمملكة السعودية.

دراسة (مسفر ظافر، وفهد أحمد: ٢٠١٠): هدفت الدراسة التعرف على وضع استراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعزيز القوة الصلبة في إدارة الأزمة الإرهابية بالمملكة العربية السعودية، وتوصلت الدراسة إلى أن مصادر القوة الناعمة تمثلت في الدستور المستمد من القرآن الكريم، كما توصلت إلى وجود توجه إيجابي نحو توظيف مصادر القوة الناعمة ضد العناصر الإرهابية.

دراسة (عبداللطيف محمود: ٢٠١١): هدفت الدراسة التعرف على التعليم بمصر بعد ثورة ٢٥ يناير، وأرصدة مصر من القوة الناعمة من خلال تحليل للتعليم منذ عهد محمد علي وحتى ثورة ٢٥ يناير، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مشاكل كثيرة يعاني منها التعليم المصري في تلك الفترة منها التفكيك المتعمد للتعليم هوية ونظامياً وفكراً، كما توصلت إلى ضعف القوة الناعمة لمصر.

دراسة (Low: 2011): هدفت الدراسة التعرف على الهيمنة العالمية للتعليم العالي في ضوء القوة الناعمة، وتوصلت إلى منظور القوة الناعمة كطريقة بديلة؛ لتفسير لماذا ترغب الدول غير الغربية في اتباع النموذج الأمريكي لتطوير نظم التعليم العالي الخاصة بها، كما توصلت إلى أن التصنيفات العالمية الجامعية الناشئة هي مورد مهم للقوة الناعمة.

دراسة (دعاء حمدي: ٢٠١٣): هدفت الدراسة التعرف على المقومات التربوية والثقافية لمفهوم القوة الناعمة، والكشف عن المتغيرات التي أدت لبروز مفهوم القوة الناعمة، وتحليل آليات القوة الناعمة الخارجية المؤثرة على مصر، وتوصلت الدراسة إلى وضع مجموعة من الآليات لتعزيز القوة الناعمة لمصر.

دراسة (عزة أحمد محمد: ٢٠١٤): هدفت الدراسة التعرف على التعليم كقوة ناعمة في كل من فنلندا وهونج كونج وإمكانية الاستفادة منها في مصر، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة إلى كيفية الاستفادة من التعليم في تلك الدول من خلال وضع مجموعة من الآليات المقترحة لتكيف التعليم المصري بصفته قوة ناعمة على ضوء الاستفادة من فنلندا وهونج كونج، وأوصت الدراسة بضرورة تأسيس المدرسة لميثاق شرف يكون بمثابة دليل إرشادي للمدرسة، وتكوين روابط وثيقة بين المدارس ووكليات التربية بالجامعات المختلفة.

دراسة (Rui: 2014): هدفت الدراسة على التعرف على تدويل التعليم العالي في الصين، وكيف أسهم في التحول الحالي للنظام الصيني إلى واحدة من أكبر النظم الواعدة في العالم، وتوصلت إلى أن تدويل الصين للتعليم العالي جزء من عملية تكامل ثقافي أكبر بين الصين والغرب، وأوصت بضرورة إنشاء الصين للجامعات ذات المستوى العالمي الحقيقي.

دراسة (Anna Wojcuk: 2015): هدفت الدراسة التعرف على القوة الناعمة في كل من فنلندا والصين، وتحليل المكاسب الممكنة من القوة الناعمة للتعليم، ودراسة تدويل التعليم العالي كآلية للقوة الناعمة، وتوصلت الدراسة إلى أهمية التعليم كقوة ناعمة باعتباره أداة لتحقيق أهداف المجتمع، وأن تدويل التعليم يحقق مزيد من الترابط بين التعليم والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

دراسة (Peterson & Altbach: 2015): هدفت الدراسة التعرف على استخدام القوة الناعمة لليابان، ومدى فاعلية استخدام اليابان لقوتها الناعمة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك برامج ثقافية، وتعليمية، وأكاديمية مختلفة بين البلدين، بالإضافة إلى التبادلات لتعزيز التعليم العالي لتدعيم القوة الناعمة اليابانية بأمريكا.

دراسة (Siqi Gao: 2015): هدفت الدراسة التعرف على مدى فعالية برامج التعليم العالي في الصين المقدمة للطلاب العرب، ودورها في تعزيز القوة الناعمة الصينية، واستخدمت المنهج الوصفي، وتوصلت إلى أن كثير من الطلاب العرب الذين تلقوا الدراسة بمؤسسات التعليم الصينية ابدوا انطباعات إيجابية عن المجتمع الصيني، ونجاح الصين في توظيف قوتها الاقتصادية في جذب أكبر عدد من الطلاب الدوليين؛ ليكونوا سفراء لها.

دراسة (تركى بن صالح: ٢٠١٦): هدفت الدراسة التعرف على مفهوم القوة الناعمة والتعمق فيه، وتحديد مصادرها، وتوضيح الفرق بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، من خلال المنهج الوصفي التحليلي؛ لوصف الأدبيات التي أشارت إلى القوة الناعمة، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تبني الدولة للقوة الناعمة؛ لتحقيق أهدافها السياسية.

دراسة (Kose & Karakoc: 2016): هدفت الدراسة التعرف على العلاقة بين الهويات العرقية، والطائفية، والدينية، والقوة الناعمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عقب الانتفاضات العربية، وتم استطلاع الرأي العام في مصر، والعراق، وتوصلت الدراسة إلى أن الهوية تلعب دوراً رئيسياً في اختيار المجموعات فيما يتعلق بالمشاركة المتزايدة للدول في المنطقة، وتوصلت إلى أهمية القوة الناعمة ودورها في التأثير على الهوية العرقية والدينية.

دراسة (Pratt: 2016): هدفت الدراسة التعرف على أهم العوامل التي تسهم في القوة الناعمة بكندا من خلال عرض تجارب من جمهورية الصين الشعبية وفنلندا، وتحليل المكاسب الممكنة من القوة الناعمة للتعليم، وقدمت ثلاث آليات يمكن من خلالها أن يعمل التعليم كقوة ناعمة هي: كحامل للقيم الحقيقية، كمورد تمتلكه الدولة، كأداة لتحقيق أهداف معينة، وأوصت الدراسة بضرورة تدويل التعليم لزيادة القوة الناعمة بكندا.

دراسة (جمعة سعيد: ٢٠١٧): هدفت الدراسة التعرف على القوة الناعمة من حيث مفهومها ومصادرها، وتوظيف التعليم العالي لتدعيم القوة الناعمة لمواجهة الغزو الفكري، واستخدمت المنهج الوصفي، والمنهج الاستنباطي لتحليل الظاهرة، وتوصلت الدراسة لوضع استراتيجية لتوظيف التعليم العالي لمواجهة الغزو الفكري من خلال القوة الناعمة، وأوصت الدراسة بضرورة ربط التعليم بسوق العمل، وزيادة المنح الدراسية؛ لتشجيع الطلاب الأجانب، والتعاون البحثي، وزيادة الاهتمام بتسويق البرامج التعليمية المستحدثة.

دراسة (Lomer: 2017): هدفت الدراسة التعرف على القوة الناعمة كمبرر للتعليم العالي بالمملكة المتحدة، وتحليل نصى على الخطابات السياسية حول الطلاب الدوليين في المملكة المتحدة بين عامي ١٩٩٩ - ٢٠١٣، وتوصلت الدراسة إلى أن الطلاب الدوليين يعززون التأثير السياسي العالمي للمملكة المتحدة من خلال قوتها الناعمة، كما أن الطلاب الدوليين يغيرون مواقفهم السياسية ويتعرفون عليها مع البلد المضيف كنتيجة للتجارب الإيجابية.

دراسة (Wojcicuk & Michalek & Stormrwska: 2017): هدفت الدراسة التعرف على التعليم كمصدر وأداة للقوة الناعمة في العلاقات الدولية السياسية الأوروبية باعتبار قطاع التعليم العالي أحد العوامل التي تسهم في تعزيز القوة الناعمة، وتوصلت الدراسة إلى أن تدويل التعليم العالي يعزز من العلاقات الدولية، والسياسة الخارجية للدولة، مما يعزز من قوتها الناعمة.

دراسة (خالد عبدالفتاح: ٢٠١٨): هدفت الدراسة التعرف على علاقة التعليم بالقوة الناعمة من خلال التعرف على مفهومها، وتوصلت الدراسة إلى أهمية التعليم في القوة الناعمة لصر، وأن هناك مجموعة من المشكلات التي واجهت التعليم المصري؛ منها ثبات عدد الطلاب الوافدين خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وتراكم مشكلات التعليم المصري، ومشكلات أخرى تتعلق بالدراسات العليا، وأوصت بضرورة تحسين وتطوير التعليم، وتطوير العملية البحثية، وتحسين الأوضاع المادية لأعضاء هيئة التدريس، وتطوير المختبرات والمعامل.

دراسة (محمود أحمد المهدي: ٢٠١٨): هدفت الدراسة التعرف على القوة الناعمة للتعليم العالي ودورها في تحقيق المصالح القومية من خلال دراسة مقارنة في الصين، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة الأمريكية، ومصر، واستخدمت المنهج الوصفي والمقارن، وتوصلت الدراسة إلى ضعف إمكانات مؤسسات التعليم العالي على تسويق ذاتها، وتوفير منح للطلاب الدوليين، وضعف قدرتها وبنيتها التحتية على استقبال الطلاب الدوليين، وتقييدها بالعديد من القيود التي تحول دون أدائها لوظائفها، وأوصت بضرورة تفعيل القوة

الناعمة للتعليم العالي، وتحقيق المصالح القومية في ضوء مبادئ التعاون والتفاهم والصداقة مع دول وشعوب العالم.

دراسة (Tian &Lowe: 2018):هدفت الدراسة التعرف على توظيف الطلاب الدوليين لممارسة القوة الناعمة بالصين من خلال دراسة حالة على مجموعة من الطلاب الأجانب الذين حصلوا على شهادة الطب في إحدى جامعات وسط الصين، وتوصلت إلى أن هناك تزايد كبير في أعداد الطلاب الدوليين بالصين، وأن الطلاب كونوا نظرة إيجابية حول الصين.

#### • ثانيًا: دراسات خاصة بتدويل التعليم العالي:

دراسة (ناجي عبدالوهاب: ٢٠١٢): هدفت الدراسة التعرف على مفهوم تدويل التعليم العالي ومقوماته المختلفة، والتعرف على طبيعة العلاقة بين العولمة وتدويل التعليم العالي، وخبرة اليابان وأستراليا، استخدمت المنهج الوصفي، وتوصلت إلى تحديد جوانب النقص والقصور في تدويل التعليم، وأوصت بوضع رؤية مستقبلية لتفعيل تدويل التعليم العالي المصري.

دراسة (ابتسام إبراهيم، وعصام جمال: ٢٠١٣): هدفت الدراسة التعرف على تدويل مؤسسات التعليم الجامعي، وقراءة تحليلية لبعض التجارب والخبرات الدولية المعاصرة، وتوصلت إلى ضعف تدويل التعليم العالي على المستوى العربي، وأوصت بضرورة وضع استراتيجية لتفعيل تدويل التعليم العالي.

دراسة (أميمة حلمي: ٢٠١٥): هدفت الدراسة التعرف على تدويل التعليم الجامعي في كوريا الجنوبية، وإمكانية الاستفادة منها في مصر، وتوصلت إلى أن الجامعات المصرية تحتاج إلى توفر مقومات أساسية لتعزيز تدويل التعليم الجامعي المصري، وأوصت بضرورة التوسع في الحراك الأكاديمي للمؤسسات الجامعية من خلال فتح فروع للجامعات المصرية بالخارج.

دراسة (سعد عيد، وعبدالعزيز سلمان: ٢٠١٥): هدفت الدراسة التعرف على تطوير تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء خبرات بعض الدول، والاستفادة من أبرز التجارب الرائدة في مجال تدويل التعليم العالي، وتوصلت الدراسة إلى وضع التصور المقترح، وأوصت بضرورة تشجيع التبادل الثقافي بين الجامعات السعودية والجامعات العالمية.

دراسة (عصام جمال: ٢٠١٥): هدفت الدراسة التعرف على مفهوم تدويل التعليم وطبيعته، وعرض لبعض الخبرات العالمية في هذا المجال، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل إلى ضعف تدويل التعليم العالي بمصر، وأوصى بضرورة تشجيع الجامعات المصرية على تطبيق استراتيجيات متطورة لاستقطاب الطلاب الدوليين.

دراسة (Altbach: 2015): هدفت الدراسة التعرف على الموضوعات الحالية للتدويل، والتعرف على عناصر العولمة المنتشرة والتي تؤثر في التعليم العالي، وعرض لبعض تجارب الدول التي تقدم بدائل للتفكير الأمريكي في أوروبا الغربية، وتوصلت إلى أن تدويل التعليم يشير إلى السياسات المحددة ومبادرات الدول والمؤسسات الأكاديمية، والفردية للتعامل مع الاتجاهات العالمية.

دراسة (ثروت عبد الحميد: ٢٠١٦): هدفت الدراسة إلى تناول الاتجاهات الحديثة في مجال تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الاستفادة منها في مصر، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك صور لتدويل التعليم بالجامعات المصرية، وأن هناك بعض الصعوبات التي تقابل تدويل التعليم بالجامعات المصرية، وأوصت بضرورة استراتيجية لتدويل التعليم العالي.

دراسة (عائشة عبدالفتاح: ٢٠١٦): هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات، وتوصلت إلى ضعف اتصال الجامعات المصرية بالجامعات العالمية، وعدم إدخال البعد الدولي في المناهج، وتوصلت لوضع تصور مقترح لتدويل التعليم في ضوء التصنيف العالمي للجامعات، وأوصت بضرورة توفير بيئة محلية داعمة للبحث العلمي لدعم التميز والابداع.

دراسة (عماد نجم: ٢٠١٦): هدفت الدراسة إلى التعرف على تدويل التعليم بكندا، وكيف يمكن تطوير تدويل التعليم في ضوء خبرة كندا، وتوصلت إلى تحديد مفهوم لتدويل التعليم العالي ومبرراته، وأوصت بضرورة تبنى استراتيجية واضحة لتفعيل تدويل التعليم العالي.

دراسة (Duong & Chua: 2016): هدفت الدراسة التعرف على اللغة الإنجليزية كرمز للتدويل في التعليم العالي: دراسة حالة لفيتنام، وتوصلت إلى توظيف الجامعات الحكومية بفيتنام لاستراتيجيات مختلفة لتعزيز كفاءة المعلمين في اللغة الإنجليزية، كما كشفت عن إدخال نظم جديدة لدعم تلك الاستراتيجيات؛ مثل: التعلم الموجه ذاتياً، التعلم مع الأقران، والكفاءة المهنية، ومواقف الانفتاح للتغيير.

دراسة (عبدالله كريم، وخالد علي: ٢٠١٧): هدفت الدراسة التعرف على متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية: لتحقيق التنافسية العالمية، وتوصلت إلى أن هناك درجة توافر لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية، وأوصت الدراسة بضرورة توفير متطلبات لتفعيل تدويل التعليم بالجامعات الأردنية الحكومية.

دراسة (عبدالناصر رشاد، وعماد نجم: ٢٠١٧): هدفت الدراسة التعرف على الأسس الفكرية لحراك الطلاب الدولي بمؤسسات التعليم العالي، والتعرف على خبرة كندا في حراك الطلاب الدوليين، وتوصلت إلى أهمية العلاقة بين حراك الطلاب الدولي والجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأكاديمية المختلفة، وأوصت بضرورة تبني هدف تدويل المناهج الدراسية الجاذبة للطلاب الدوليين.

دراسة (ماجد عبدالله: ٢٠١٧): هدفت الدراسة إلى التعرف على تدويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرة ماليزيا، وكيف يمكن الاستفادة بها في تفعيل تدويل التعليم العالي بالمملكة، وتوصلت الدراسة بتمتع ماليزيا بسمعة مرموقة إقليمياً لما تتمتع به من جودة في البرامج الأكاديمية، وإنشائها لمراكز وفروع لها خارجية، وأوصت بضرورة إنشاء المملكة العربية السعودية فروعاً للجامعات الخاصة خارجياً، وفروعاً للجامعات الأجنبية بها.

دراسة (محمد عبدالله: ٢٠١٧): هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠م في ضوء مدخل تدويل التعليم العالي، والخبرات العالمية المعاصرة في تدويل التعليم العالي، وتوصلت إلى وضع التصور المقترح، وأوصت بضرورة تبني التعليم العالي لاستراتيجية قومية للتدويل من أجل تحقيق رؤية التعليم العالي ٢٠٣٠م.

دراسة (De Wit: 2017): هدفت الدراسة التعرف على تطور التدويل العالي الأوروبي على مدار العشرين عاماً الماضية، باعتباره يستهدف تحسين جودة التعليم العالي وكفاءات الموظفين والطلاب، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك بعض المفاهيم الخاطئة الرئيسية حول تدويل التعليم العالي، وأوصت الدراسة بضرورة اعتبار تدويل التعليم ليس هدفاً رئيسياً بل هو عملية إدخال الأبعاد الثقافية، والدولية، والعالمية للتعليم العالي.

دراسة (Lau, & Lin: 2017): هدفت الدراسة التعرف على تدويل التعليم العالي وسياسة اللغة، حالة جامعة ثنائية اللغة في تايوان، وتوصلت إلى أن السياسة الثنائية للغة سهلت دمج الطلاب الدوليين إلى حد محدد، وأن هناك نقص في التوزيع الوظيفي للغتين في هيكل المناهج الدراسية، وأوصت بضرورة وجود خطة طويلة الأجل لزيادة مستوى اللغة الإنجليزية إلى حد متساوٍ مع لغة الماندرين الصينية.

دراسة (أسماء أبوبكر: ٢٠١٨): هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتدويل البحث العلمي في الجامعات المصرية في ضوء خبرات كل من فنلندا، استراليا، وماليزيا، واستخدمت المنهج المقارن، وتوصلت إلى وضع تصور مقترح لتدويل البحث العلمي في ضوء خبرات دول المقارنة.

دراسة (عنتر محمد: ٢٠١٨): هدفت الدراسة التعرف على تدويل التعليم في كل من كوريا الجنوبية واليابان، ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجامعات المصرية، وتوصلت الدراسة إلى أوجه التشابه والاختلاف بين دول المقارنة، وأوصت بضرورة فتح أقسام جديدة، وتخصصات دراسية جديدة؛ لجذب الطلاب الدوليين.

دراسة (Amblee: 2018): هدفت الدراسة إلى استعراض عدد خاص حول تدويل التعليم العالي، وتطوره على مدار العقود القليلة الماضية، كما ألفت الضوء على أعضاء هيئة التدريس والطلاب باعتبارهم اثنين من أصحاب المصلحة الرئيسية في عملية تدويل التعليم العالي.

دراسة (Christou & Fragouli: 2018): هدفت الدراسة استكشاف استراتيجية تدويل المملكة المتحدة العليا لتدويل التعليم، ومدى رضا الطلاب، والتعرف على تأثير العلامات التجارية عليهم، وتوصل إلى أن الطلاب الدوليين وصفوا التجربة بالإيجابية، ولكن يوجد بعض المفاهيم الخاطئة؛ مثل مدى رضاهم عن قطاع التعليم العالي؛ حيث لا يتم الاعتراف بالاختلافات الثقافية ودمجها بالكامل في المناهج التعليمية، وتوصلت إلى وجود فجوة غير مرئية بين الجامعة والمتقدمين الدوليين.

دراسة (Rose & McKinley: 2018): هدفت الدراسة إلى تحليل مبادرة وزارة التعليم اليابانية، والتي تهدف إلى تدويل التعليم العالي في اليابان، والتعرف على مشروع الجامعة العالمية الأعلى لإنشاء جامعات ذات توجه عالمي، وزيادة دور اللغات الأجنبية في التعليم العالي، وتعزيز الموارد البشرية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك نتائج إيجابية حول السياسات القديمة باليابان، وظهور أشكال مرنة وفريدة من نوعها لتعليم اللغة الإنجليزية في جامعات اليابان.

دراسة (Wan:2018): هدفت الدراسة إلى تطوير مؤشرات شاملة لتعزيز تدويل التعليم العالي في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وتوصلت إلى أهمية تدويل التعليم العالي باعتباره جزء من أهداف التنمية المستدامة؛ لتحسين جودة التعليم العالي، وتوصلت إلى وضع مجموعة من المؤشرات الكلية؛ لتشمل أبعاد متنوعة على المستوى النظامي والمستوى المؤسسي.

#### التعقيب العام على الدراسات السابقة:

من خلال استقراء الدراسات العربية والأجنبية يمكن التوصل إلي مجموعة من النتائج والمؤشرات، والتي تُعد نقطة انطلاق مهمة للبحث الحالي، فلقد أكدت نتائج العديد من الدراسات على أهمية تعزيز القوة الناعمة للدول، واتفقت على أهمية التعليم العالي وخاصة تدويل التعليم كأحد آليات تعزيز القوة الناعمة للدول.



اتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة على أهمية القوة الناعمة لتعزيز مكانة الدولة، مثل دراسة: (محمود المهدي: ٢٠١٨؛ Kose & Karakoc: 2016؛ Anna Wojcuk: 2015)

كما اتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة في رصد بعض خبرات الدول في مجال تدويل التعليم العالي؛ مثل: دراسة (Ambler: 2018؛ Wan: 2018؛ خالد علي: ٢٠١٧).

اختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في توجهه الدراسة إلى تفعيل تدويل التعليم العالي كمدخل لتعزيز القوة الناعمة لمصر باعتباره إحدى الآليات الهامة لتعزيز القدرة التنافسية لمصر، وتعزيز شعبيتها ومكانتها بين الدول الأخرى.

كما استفاد البحث الحالي من الدراسات العربية والأجنبية في التعرف على الإطار النظري للقوة الناعمة، مفهوماً، أهميتها، وتدويل التعليم العالي مفهوماً، أهميته، أهدافه.

#### • محاور البحث:

يسير البحث الحالي وفقاً للمحاور التالية:

◀ المحور الأول: الأسس الفكرية للقوة الناعمة.

◀ المحور الثاني: تدويل التعليم العالي لتعزيز القوة الناعمة.

◀ المحور الثالث: خبرات بعض الدول في مجال تدويل التعليم لتعزيز القوة الناعمة.

◀ المحور الرابع: آليات تدويل التعليم لتعزيز القوة الناعمة لمصر.

#### • المحور الأول: الأسس الفكرية للقوة الناعمة:

ساعدت تكنولوجيا الاتصالات الحديثة الأفراد على كسر الحواجز الجغرافية التي كانت تقف حائلاً دون قدرتهم على التواصل، ومن هنا نشأت شبكات التعارف والمحادثات بين أفراد العالم ككل، والتي أسهمت بشكل كبير في تشكيل وعي الأفراد بعيداً عن وسائل الإعلام الرسمية، وبذلك أصبح للأفراد دور هام في التأثير على نظرة الآخرين إلى السياسات المحلية في دولتهم، وتسهم تلك النظرة في تشكيل مفهوم الآخرين عن قوة البلد، أو حكومته، أو مدى صلاح سياسته.

ولذلك كان الاهتمام بالقوة الناعمة غير المباشرة أو القدرة على التأثير على الآخرين دون تدخل عسكري، أو ما يُعرف بالقوة الناعمة هو نتاج طبيعي لأدراك النخبة لحاجتها إلى كسب التأييد العالمي دون اللجوء للقوة العسكرية ذات التكلفة العالية، سواء أكانت تكلفة اقتصادية أو بشرية (Castillo: 2018, 129).

• أولاً: ماهية القوة الناعمة:

تمثل القوة الناعمة للتعليم العالي دوراً مهماً في مساعدة الدولة في تطوير وتحسين مؤسساتها وسياساتها الداخلية، والخارجية، وذلك من خلال التعرف على فعالية النظم الاجتماعية داخل الدولة، ومدى كفاءتها، فالتعليم هو أساس بناء القدرات والارتقاء بالمجتمع، وتدعيم عناصر القوة الناعمة.

ويرجع الفضل في استخدام مفهوم القوة الناعمة إلى الأكاديمي والعسكري الأمريكي السابق "جوزيف ناى" عندما صاغ هذا المصطلح في كتابه "وثبة نحو القيادة" عام ١٩٩٢م، ثم أعاد استخدامه في كتابه "مفارقة القوة الأمريكية" عام ٢٠٠٢م، ثم توسع في المفهوم ووضع كتاباً كاملاً عنه عام ٢٠٠٤م، بعنوان "القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية"، وذلك بهدف تسليط الضوء على قدرة بعض الدول على استثمار مواردها الحضارية والثقافية دون اللجوء إلى العنف أو الإكراه (أحمد محمد: ٢٠١٣، ٨١).

ويشير مصطلح القوة في المعجم الوجيز (المعجم الوجيز: ١٩٩٨) إلى أنها: "مصدر قوى، والقوة هي المؤثر الذي يغير أو يميل إلى تغيير حالة سكون الجسم أو حالة حركته بسرعة منتظمة في خط مستقيم"، وهى الطاقة التي تمكن الإنسان من أداء الأعمال الشاقة، وهى عكس الضعف، ويُقال رجل شديد القوى؛ أي شديد، وقوي في نفسه، كما يعرف مصطلح القوة في (Oxford Dictionaries) بأنها "القدرة على القيام بشيء أو التصرف بطريقة معينة، أو القدرة على توجيهه، أو التأثير على سلوك الآخرين ومجريات الأحداث، أو سلطة وسيطرة سياسية، أو اجتماعية خاصة تمارسها الحكومات"، ويعرفها جوزيف ناى (Nay:2004,35) بأنها: "القدرة على التأثير في سلوك الآخرين بشكل يخدم مصالح الأفراد"، وعرف (Cho & Jeong: 2008, 458) بأنها: "تغيير في المعتقدات، والاتجاهات، وسلوك الفرد نتيجة لتأثره بفرد آخر"، وتتميز القوة بمجموعة من الخصائص هي (أشرف محمد: ٢٠١١، ٤٧٢؛ Rui:2012, 495):

- ◀◀ القوة شيء نسبي، ولا يمكن الشعور بها، وهى منتشرة في كل النشاطات الإنسانية، والتعاملات بين البشر.
- ◀◀ القوة مفهوم ديناميكي: تتغير بالزمان والمكان.
- ◀◀ القوة عملية اجتماعية.
- ◀◀ القوة تتطلب موارد سواء مادية، أو بشرية، أو معنوية، أو مالية.
- ◀◀ القوة وسيلة لتحقيق غاية، فليس هدفها ممارسة القوة بل تحقيق أهداف المؤسسة.
- ◀◀ القوة تتطلب طرفين واحد لديه القوة ويمارسها، وآخر يعطى موافقة على الانصياع لصاحب هذه القوة.
- ◀◀ امتلاك عناصر القوة لا يضمن تحقيق النتائج المرجوة.

« القوة صناعة وإرادة، فكل دولة تسعى إلى بناء قوتها؛ لتحقيق مصالحها العليا، وتوسيع نفوذها.

وبذلك يتضح أن القوة غير ثابتة، وليست هدف في حد ذاتها، بل ترتيب الدول من حيث القوة التي تمتلكها مقارنة بالدول الأخرى الدول، كما تتنوع القوة ما بين القوة التي تُمارس بالإجبار والقسر، وهي ما يُطلق عليها القوة الصلبة، وما بين التأثير بالطرق السلمية، والدبلوماسية، والإقناع، وهو ما نطلق عليه القوة الناعمة.

ولمفهوم القوة بصفة عامة عدة مصادر وفقاً لتصنيف مركز التميز للمنظمات غير الحكومية على مستوى الأفراد (محمود سلمان: ٢٠٠٢، ١):

« الشخصية كمصدر للقوة: وهي كل ما يتعلق بقدرات وإمكانيات الأفراد؛ مثل: الرغبة في الانجاز، التواصل مع الآخرين، قدرته في التأثير على الآخرين.

« العلاقات كمصدر للقوة: وتتكون تلك العلاقات من خلال شبكة الاتصالات والأصدقاء التي يصنعها الفرد في العمل، ويقوم بتوسيعها والحفاظ عليها.

« المعرفة كمصدر للقوة: وتعتمد على ما لدى الفرد من خبرات، ومهارات خاصة بالوظيفة والمؤسسة.

ونجد أن مفهوم القوة يتوقف على مجموعة من العوامل؛ منها: ما يخص قدرات الأفراد وإمكانياتهم وما يستطيعوا أن يقدموه، وقدرة الأفراد على تكوين العلاقات سواء مع أفراد أو مؤسسات، وما يعود عليه بأثار إيجابية من تلك العلاقات، والتي تتوقف على خبرة الأفراد ومهارتهم.

وعرف (Yun & kim: 2008, 562) القوة الناعمة بأنها: "درجة القبول والتأييد الذي تلقاه على المستوى المحلي بين مواطنيها، وعلى المستوى الدولي بين دول العالم"، ويشير مفهوم القوة الناعمة إلى "قيام الدولة بمحاولة نشر نماذجها الثقافية والتعليمية والفنية والابداعية وقيمها السياسية في بعض المناطق الإقليمية والعالمية، وجعلها تمثل وعياً في إدراك العقول السياسية والثقافة في العالم (Willeison: 2008, 112)، وعرفها (أياد خلف: ٢٠١٦، ٣٦) بأنها: "القدرة على التأثير وجذب الآخرين بالإقناع وليس بالإكراه إلى المسار الذي يخدم مصالح الدولة وكيانها باستخدام وسائل لاتصل إلى التوظيف لأدوات القوة الصلبة غير وسائل الإجبار المادي"، كما تشير القوة الناعمة إلى: "القدرة على خلق حوافز لتشجيع إقامة شبكات من العلاقات التعاونية التي تعود بالفائدة على أطرافها بغض النظر عن معايير المكاسب أو المنافع النسبية لكل طرف" (lowyw: 2011,215).

وللقوة الناعمة أهمية تعود على الدولة؛ منها: إبراز الصور الإيجابية للبلد؛ مما يجعلها تظهر للعالم بشكل جذاب، من خلال التواصل مع المجتمعات الأخرى، وفتح حوار لزيادة مساحة التعارف والتفاهم، والتبادل الثقافي، والمعرفي، كما تسهم القوة الناعمة في كسب التأييد، وتشكيل التحالفات للدولة وذلك من خلال العمل المشترك مع الدول الأخرى، وتركز القوة الناعمة للدولة على تغيير التوجهات لدى الآخرين، وإقناع الدول الأخرى بتبني ما تريده، والحفاظ على وحدة المجتمع وكياناته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية وغيرها، ورفع الولاء الوطني لدى أفراد المجتمع الواحد (تركى صالح: ٢٠١٦، ٨٠).

وتعزز القوتان الصلبة، والناعمة وكلا منهما الأخرى أحياناً، وتتدخل فيها أحياناً أخرى؛ فالبلد الذي يحاول كسب الشعبية قد يكره ممارسة قوته الصلبة عندما ينبغي عليه أن يفعل ذلك، كما أن القوتين الصلبة، والناعمة مترابطتان معاً من جوانب قدرة الفرد على تحقيق أغراضه بالتأثير على سلوك الآخرين، وما يميز بينهما هو الدرجة في طبيعة السلوك، وفي كون الموارد ملموسة، فالقوة الصلبة يمكن أن تركز على الإرغام، أما القوة الناعمة تركز على جاذبية ثقافة المرء وقيمته، وتعرف القوة الصلبة بأنها "القدرة على تحقيق الأهداف الخاصة بالقوة، وخاصة القوة العسكرية" (Wilson: 2008, 118)، يوضح الجدول التالي الفرق بين القوة الصلبة، والقوة الناعمة (جوزيف ناى: ٢٠١٥، ١٤٢).

جدول (١): يوضح العلاقة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة

صلبة		ناعمة		طيف أنماط السلوك
الإرغام	الإغراء	وضع جدول الأعمال	جاذبية	
				أرجح الموارد المحتملة
القوة المقويات	المدفوعات الرشاوى	القيم الثقافية السياسات	المؤسسات	

يوضح الجدول (١) العلاقة بين القوة الصلبة، والقوة الناعمة، وكيف يمكن لدولة ما أن تحول مواردها؛ إما لقوة صلبة، أو قوة ناعمة تتمثل في الثقافة، التعليم، السياسة الخارجية، والداخلية وغيرها، كما لا يوجد تضارب بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، بل بينهم علاقة شديدة الصلة؛ فاستخدام القوة الناعمة لا يعنى اختفاء القوة الصلبة ولكنهما تعملان معاً في شكل تبادل وتوافق، فالدولة التي تستطيع أن تمزج بين قوتها الصلبة والناعمة معاً، تستطيع أن توفر أمناً أفضل ضد التغييرات، والتهديدات الخارجية، والداخلية.

كما أن هيمنة الدول المتقدمة أو بعض المنظمات الدولية؛ كالأمم المتحدة، واليونسكو، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الدول النامية تقوم على

أساس استخدام القوتين معاً عن طريق الإغراء بالقوة الاقتصادية، كتقديم المعونات، والمنح اللازمة للنهوض بالتعليم، ثم تطبيق نماذج تعليمية متقدمة قد تحمل في طياتها الإضرار بالمكون الثقافي للدولة؛ مثل: إضعاف اللغة الأم، تفكيك التماسك والانتماء (عزة أحمد: ٢٠١٤، ٣٨٩).

### • ثانياً: مبررات تبني القوة الناعمة، ومظاهرها:

حدث بروز في مفهوم القوة الناعمة نتيجة للتغيرات الشديدة التي تجتاح العالم، وأسفرت عن تغييرات في بنية القوة على النطاق العالمي وتوازنات القوى مقارنة بما كانت عليه في العقود السابقة، والقوة الناعمة ليست شبيهة بالتأثير فقط، بل هي أكثر من مجرد الإقناع، أو القدرة على استمالة الناس بالحجة.

فهناك عدة تحولات دولية أدت إلى تراجع دور القوة الصلبة، والحد من فاعليتها، مما أطلق العنان لظهور مفهوم القوة الناعمة، ومن هذه التحولات (دعاء حمدي: ١٨٧، ٢٠١٤):

◀◀ الاعتماد الاقتصادي المتبادل: والذي قلل من استخدام القوة القهرية؛ حيث يُمثل استخدام القوة القهرية والعسكرية خطراً على النمو الاقتصادي والمصالح المالية المشتركة بين الدول.

◀◀ دور المنظمات الدولية سواء الحكومية أو غير الحكومية، والفاعلين غير القمويين، والشركات متعددة الجنسية، والتي أصبحت قادرة على ممارسة أنواع من القوة، كانت مقصورة من قبل على الدول القومية فقط.

◀◀ النزعات القومية: والتي يصعب معها استخدام القوة الصلبة، فأصبح من الصعب إخضاع دول أو عشائر تحت سيطرة دولة أخرى حتى مع زيادة عدد قوات الدولة المسيطرة.

◀◀ انتشار التكنولوجيا: في جميع المجالات وخاصة في مجال تطوير الأسلحة، والتي أفرزت نوعاً من التعادل في قوة الأطراف في أرض المعركة.

◀◀ التغيير في العلاقات الدولية: والتي قللت من استخدام القوة العسكرية في حل المشكلات المعاصرة، بالإضافة إلى التكلفة العالية لاستخدام القوة العسكرية.

ويضيف (محمود المهدي: ٢٠١٨، ٤٨) عدة مبررات للتبني القوة الناعمة مقابل القوة الصلبة منها:

◀◀ القوة الناعمة هي الأقل كلفة والأكثر فعالية اليوم، وكل ما يصرف في مواردها أفضل مما يصرف في مجالات القوة الصلبة العسكرية.

◀◀ استخدام القوة الناعمة لا يحتاج إلى تأييد أو اعتراف دولي كما هو الحال في القوة الصلبة.

◀◀ لن تُمكن القوة الصلبة الدول من حل العديد من المشكلات العالمية؛ كالفرق، والجوع، وانتشار الأمراض، وانتهاك حقوق الإنسان.

◀◀ يؤدي استخدام القوة الصلبة لنوع من التوترات، والصراعات الإقليمية.

« هروب المستثمرين المسيطرين على تدفق رؤوس الأموال في الاقتصاد العالمي؛ مما يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

وبالتالي يتضح أن تلك التحولات أدت إلى وجود القوة الناعمة حتى تكون مساندة للقوة الصلبة، والتي تختلف في طبيعتها عن القوة الصلبة (المادية)؛ حيث تعتمد القوة الناعمة أكثر ما يكون على مقومات تختلف عن تلك التي تعتمد عليها القوة الصلبة، كما تؤدي القوة الناعمة إلى تحقيق نتائج مجدية مقارنة بالنتائج التي تحققها القوة الصلبة، فالقوة الناعمة تعمل على كسب القلوب والتأثير غير المباشر والمستمر في فكر وسلوك الدول والمجتمعات الأخرى، والتأييد المحلي والعالمي.

كما أن استخدام القوة العسكرية وهي الأداة المطلقة لفرض النفوذ يتطلب قرارات من مؤسسات رسمية؛ مثل: البرلمانات، والحكومات، وقيادات الجيوش، و لكن استخدام القوة الناعمة لم يعد يحتاج للاعتماد على الحكومات والمؤسسات الرسمية، وإنما يعتمد أكثر ما يكون على الهيئات والمؤسسات غير الحكومية؛ مثل: منظمات المجتمع المدني، والشركات المتعددة الجنسية، وحتى الأفراد، فعلى الساحة السياسية نجد أن انتخاب إيمانويل ماكرون في فرنسا أدى إلى صعود بلاده في عام ٢٠١٧ إلى قمة جدول القوة الناعمة على مستوى العالم، بينما هبطت الولايات المتحدة إلى المركز الثالث؛ بسبب انتخاب دونالد ترامب (The Soft Power::2017,6-30).

حيث تزايد في الوقت الحالي اهتمام كثير من الدول بالتعليم باعتباره هو أفضل وسيلة لتعزيز مصالحها الوطنية على الساحة العالمية، وكأداة فعالة للقوة الناعمة؛ حيث يستطيع التعليم أن يلعب دوراً فعالاً في القوة الناعمة من خلال تدويل التعليم العالي، والذي يعزز من شعبية ومكانة الدولة بين الدول الأخرى، بالإضافة إلى نشر ثقافتها وزيادة شعبيتها، وتكوين صور إيجابية عن السياسة الخارجية من خلال الطلاب الدوليين، والذي يعتبرون سفراء غير رسميين للدولة المضيضة لهم.

كما أن هناك عدة عوامل توضح الدور الذي يلعبه التعليم للارتقاء بالفرد والمجتمع، والذي من شأنه تدعيم القوة الناعمة، ومن تلك العوامل، Pratt: 2016, (621):

« رأس المال الثقافي: الذي يُمكنُ الفرد من محو الأمية الثقافية، وتفعيل مهارات التواصل بين الثقافة الفعالة، وتعزيز الكفاءات الثقافية من خلال التفاعل مع الزائرين الدوليين، ورغبة الأفراد في التعليم المستمر واكتساب المهارات والمخزون الثقافي والحضاري للمجتمع، والقدرة على تمثيلة واستيعابه.

« رأس المال الاجتماعي: والذي يُمكنُ الفرد من الاتصال الاجتماعي الأكبر بالشبكات الدولية، والاتصال المحلي، والمشاركة بين الأفراد والمنظمات التي تشكل روابط اجتماعية على المستوى الدولي، بالإضافة إلى صياغة روابط مع الأفراد الآخرين والمنظمات داخل المجتمع المحلي التي يمكن الاستفادة منها لسد الاحتياجات المحلية، وتبني النماذج الإيجابية وروح المخاطرة، وبناء المجتمع من خلال تعزيز المشاركة المدنية والتطوع ودعم برامج التبادل.

« رأس المال المعرفي: والذي يُمكنُ الفرد من الحصول على معلومات أفضل عن الدول الأخرى والشئون الدولية، والحصول على فهم أعمق للسياسة الخارجية للدولة.

« الاقتصادية الرأسمالية: والتي تُمكن الفرد من تطوير أعمال الاتصالات والفرص، وتحسين القوى العاملة المحلية من خلال بناء القدرات المهنية، والتعرض للثقافات المختلفة.

كما يضيف (لاتوش: ٢٠٠٩، ٥٢٣) بعضاً من العوامل التي يظهر فيها تأثير التعليم على الفرد والمجتمع؛ مثل: تكوين الخبرات الحياتية الأولى والمرتبطة بنوعية حياة الأسرة، وبنائها، إتاحة فرص العمل المتاحة وخبرات سوق العمل، وتنمية التفكير الإبداعي والمخاطرة.

ولكى يعزز التعليم العالي القوة الناعمة لأي بلد يجب أن يتمتع الأفراد القائمون على السياسة التعليمية بمظاهر القوة الناعمة، والتي تعتمد على الجذب، والإقناع، والمبررات، وتشكيل تفضيلات الآخرين على المستوى الشخصي، والتي ترتبط إلى حد كبير بالثقافة والقيم والمؤسسات السياسية، وقوة الإقناع والتأثير، وتمثلت تلك المظاهر على النحو التالي (Mok & Ong: 2014, 152):

« المظهر الأول: حث الآخرين على العمل: وما الذي يمكن أن يفعله الآخرون بخلاف ما يقومون به، فالقوة الصلبة تستخدم القوة المادية، والدفع المالي لتغيير استراتيجيات الأفراد، في حين نجد القوة الناعمة تستخدم الجذب والإقناع لتغيير استراتيجيات الأفراد نحو العمل.

« المظهر الثاني: وضع جدول العمل: فالقوة الصلبة تستخدم الدفع المالي، والقوة المادية للقضاء على جدول العمل، في حين تستخدم القوة الناعمة الجذب حتى يرى الأفراد أن جدول العمل ما هو إلا مشروع يقومون به.

« المظهر الثالث: تشكيل أفضليات للآخرين: تستخدم القوة الصلبة القوة المادية والدفع المالي؛ لتشكيل أفضليات لدى الآخرين، في حين تستخدم القوة الناعمة الجذب والإقناع.

فيتضح من خلال عرض مظاهر القوة الناعمة أنها تعتمد على الجذب والإقناع، واستمالة الأفراد بالحجة، وفي هذه الحالة تستخدم الدول وسائل الإعلام، والمساعدات، والقروض، والأدوات الثقافية كمورد لتعزيز القوة الناعمة.

• ثالثاً: موارد القوة الناعمة، ومؤشراتها الفرعية:

تتبلور القوة الناعمة لأي بلد بشكل أساسي في ثلاثة مصادر رئيسية: ثقافتها، قيمها السياسية، سياستها الخارجية؛ حيث ظهرت تقارير تُرتب الدول تبعاً لمقياس القوة الناعمة من خلال وضع مجموعة من المعايير المحددة القابلة للقياس، ثم تم تطوير هذا المقياس عام ٢٠١٥ من خلال مؤسسة بحثية أمريكية، وهي مركز الدبلوماسية العامة (CPD) التابع لجامعة كاليفورنيا بالتعاون مع شركة "بورتلاد" البريطانية للعلاقات العامة، وتم وضع قياس لأعلى (٣٠) دولة امتلاكاً للقوة الناعمة وقدرتها في التأثير على البلاد الأخرى، وينقسم هذا القياس إلى:

◀ مؤشرات موضوعية: تُمثل نسبة ٧٠٪ من موارد القوة الناعمة، وتتمثل في المناخ الاقتصادي لمشاريع الأعمال، التعليم، مشاركة الدولة في حل القضايا العالمية، الثقافة، السياسة الداخلية والخارجية، التواصل الرقمي.

◀ مؤشرات غير موضوعية: تُمثل نسبة ٣٠٪ من موارد القوة الناعمة، تتمثل في السلع التي تنتجها الدولة، المطبخ القومي، مدى الإسهام في الثقافة العالمية، مدى جاذبية الدولة كمكان للعمل، أو الزيارة، أو الدراسة (عاطف السعداوي: ٢٠١٧، ١٠١). ولكل مؤشر فرعي وزن نسبي خاص به، والذي يعكس مدى أهميته، وجاءت هذه المؤشرات على النحو التالي (NYI: 2007, 66-69):

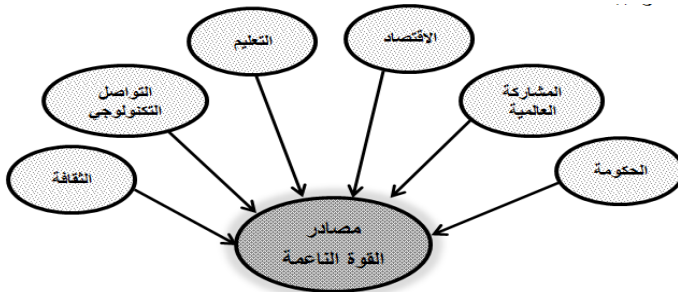
✓ الحكومة: بلغ الوزن النسبي لهذا المؤشر (١٤.٦٪)، ويشمل هذا المؤشر تقييم مدى جودة المؤسسات السياسية في كل دولة، بالإضافة إلى سجل حقوق الإنسان وفقاً للتقارير الدولية، وترتيب الدولة للتنمية البشرية، وأوضاع الصحافة، وعدد المركز البحثية، والمحاسبة والشفافية، المساواة بين الجنسين.

✓ السياسات الداخلية والخارجية والمشاركة العالمية: بلغ الوزن النسبي لهذا المؤشر (١٢.٦٪)، ويمثل السياسات الحكومية لبلد ما تعزز قوتها الناعمة أو تبدها، فالسياسات المحلية والخارجية التي تبدو منافقة، أو متغطرسة، أو قائمة على المعالجة الضيقة للمصالح الوطنية تؤدي إلى تقلص القوة الناعمة للدولة، في حين نجد أن السياسات المحلية التي تنتهجها الدول كالديمقراطية والعمل مع الآخرين في المؤسسات الدولية، والسياسات الخارجية كتشجيع السلام وحقوق الإنسان تؤثر تأثيراً قوياً على الآخرين تعمل على تعزيز القوة الناعمة للدولة، ويشمل هذا المؤشر عدد البعثات الدبلوماسية للدولة في الخارج، حجم المساعدات الدولية التي تقدمها الدولة، عدد ما تستقبله الدولة من طلبات اللجوء، عدد البعثات الثقافية للدولة في الخارج، عدد الدول التي يستطيع مواطني الدولة زيارتها بدون تأشيرة دخول.

✓ الاقتصاد: بلغ الوزن النسبي لهذا المؤشر (١٢.٥٪)، ويشمل مدى جاذبية النظام الاقتصادي للدولة، مدى سهولة ممارسة الأعمال والمشاريع داخل



- الدولة، حجم البطالة مقارنة بقوة العمل، مؤشرات التنافسية الخاصة بالدولة، حجم المشاريع والاستثمارات الخارجية، مؤشر الفساد.
- ✓ التعليم: بلغ الوزن النسبي لهذا المؤشر (١١.٦٪)، ويشمل مدى سمعة وشهرة نظام التعليم العالي الخاص بالدولة، بالإضافة إلى نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم، عدد الجامعات المصنفة ضمن أفضل الجامعات على مستوى العالم، عدد الطلاب الدوليين الموجودين داخل الدولة، إعارات أعضاء هيئة التدريس، البعثات والمنح الدراسية، تدويل التعليم، تصدير المناهج، عدد المقالات الأكاديمية والعلمية المنشورة في الدوريات.
- ✓ التواصل التكنولوجي للدولة: بلغ الوزن النسبي لهذا المؤشر (٩.٨٪)، ويشمل عدد المتابعين خارج الدولة لحساب رئيس الدولة ووزارة الخارجية على شبكات التواصل الاجتماعي، سرعة الانترنت، عدد الخدمات الحكومية الإلكترونية، عدد مستخدمي الهواتف الجوالة.
- ✓ الثقافة: بلغ الوزن النسبي لهذا المؤشر (٨.٩٪)، وتمثل مجموعة من القيم والممارسات التي تخلق معنى للمجتمع وتشمل التعليم، الأدب، الفنون، الثقافة الشعبية، وغيرها التي تركز على امتاع الجماهير، وتحتوي ثقافة أي بلد على قيم عالمية، والتي من شأنها زيادة القوة الناعمة للدولة، فالقيم الضيقة والثقافات المحدودة يقل احتمال إنتاجها للقوة الناعمة، وهناك بعض جوانب عالية للثقافة الإنسانية بعضها وطني وبعضها الآخر خاص بطبقات اجتماعية، أو مجموعات صغيرة والثقافة ليست ثابت، ويشمل هذا المؤشر عدد السائحين، عدد الأفلام السينمائية التي تنتجها الدولة وتشارك في المهرجانات الكبرى، عدد المراسلين الأجانب، موقع التراث العالمي لكل دولة، مدى انتشار لغة كل دولة، عدد الميداليات التي حصلت عليها الدولة في الألعاب الأولمبية.

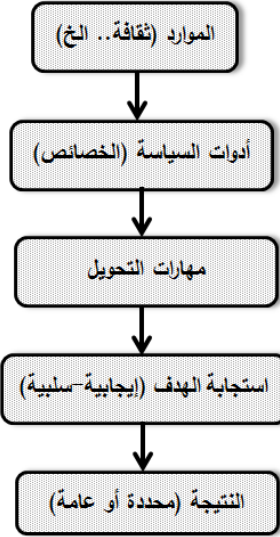


شكل (١) يوضح مصادر القوة الناعمة  
Source: (Reboot of Soft Power 30: 2018, 32)

ويتضح مما سبق أن مؤشر التعليم احتل المرتبة الرابعة من بين موارد القوة الناعمة، والذي يمكن أن يساهم بشكل كبير في تدعيم القوة الناعمة للدولة،

ويضم مؤشر التعليم الفرعي: المنح الدراسية والتميز التربوي، عدد الطلاب الدوليين، الإخراج الأكاديمي

ويمكن تحويل الموارد السابقة إلى قوة ناعمة من خلال استخدام مجموعة من الاستراتيجيات، كما تعتمد تلك الاستراتيجيات على مجموعة من الصفات؛ مثل: الدقة، الكفاءة، الكاريزما، ويوضح الشكل التالي تحويل موارد القوة الناعمة:



شكل (٢) يوضح تحويل موارد القوة الناعمة  
Source: (Trilokekar:2010,140)

ويتضح أن استراتيجية القوة الناعمة التي تعمل على تحويل الموارد إلى قوة ناعمة للدولة تستند إلى القدرة على وضع برنامج متكامل يحدد ويرتب الأولويات، كما يجب أن تكون تلك الموارد منبثقة من قيمنا.

وتُعد مؤسسات التعليم العالي الناقلة للفكر والثقافة والإيديولوجية القومية، أداة للسفر عبر الحدود؛ حيث يُعد التعليم العالي مصدراً مهماً من مصادر القوة الناعمة للدولة.

ف هناك تأكيد أن الطلاب الذين يدرسون بالخارج، أو في الجامعات الأجنبية في بلادهم، أو على يد أعضاء هيئة تدريس من بلاد أخرى لا يحصلون فقط على المعرفة من مجال عملهم بل يتعرفون على الثقافة، والقيم، وطريقة التفكير، والتقاليد والأعراف، وبالتالي فإن زيادة عدد الطلاب الأجانب الوافدين إلى دولة ما يعزز من القوة الناعمة للدولة (محمود المهدي:٢٠١٨،٤٩).

• التقرير العالمي للقوة الناعمة ٢٠١٨ لعام ٢٠١٨:

تم استطلاع الرأي من (٢٥) دولة مختلفة تهدف إلى قياس جاذبية موارد القوة الناعمة في البلدان، وتم تقييم الدول على أساس موارد القوة الناعمة المختلفة لتشمل الثقافة، التعليم، سياسات الحكومة، المطبخ.... وغيرها، وتم الاقتراع الدولي للمؤشر عبر مجموعة من كبرى المناطق بالعالم، وبلغ حجم العينة (١١٠٠٠) مقارنة بعام ٢٠١٦، والذي تراوح ما بين (٧٢٠٠) إلى (١٠٥٠٠)، ويوضح الجدول التالي نتائج التقرير العالمي للقوة الناعمة ٢٠١٨ لعام ٢٠١٨.

جدول (٢): يوضح نتائج التقرير العالمي للقوة الناعمة ٢٠١٨ لعام ٢٠١٨  
(The Soft Power 30: 2018, 102-112)

الدرجة	الدولة	م	الدرجة	الدولة	م
٦٧.٢٥	بلجيكا	١٦	٨٠.٥٥	المملكة المتحدة	١
٦٧.٢٣	النمسا	١٧	٨٠.١٤	فرنسا	٢
٦٦.٦٨	نيوزلندا	١٨	٧٨.٨٧	ألمانيا	٣
٦٢.٧٨	إيرلندا	١٩	٧٧.٨٠	الولايات المتحدة الأمريكية	٤
٦٢.٧٥	كوريا الجنوبية	٢٠	٧٦.٢٢	اليابان	٥
٦٢.٤٤	سنغافورة	٢١	٧٥.٧٠	كندا	٦
٥٧.٩٨	البرتغال	٢٢	٧٤.٩٦	سويسرا	٧
٥٤.٦٣	اليونان	٢٣	٧٤.٧٧	السويد	٨
٥٤.١٤	بولندا	٢٤	٧٣.٧٩	هولندا	٩
٥٣.٤٩	المجر	٢٥	٧٢.٩١	استراليا	١٠
٥٢.٦٤	جمهورية التشيك	٢٦	٧٠.٧٠	دنمارك	١١
٥١.٨٥	الصين	٢٧	٧٠.٤٠	إيطاليا	١٢
٥١.١٠	روسيا	٢٨	٦٩.٦٠	نرويج	١٣
٥٠.٦٩	البرازيل	٢٩	٦٩.١١	إسبانيا	١٤
٤٨.٤٩	الأرجنتين	٣٠	٦٧.٧١	فنلندا	١٥

يؤثر تقرير القوة الناعمة ٢٠١٨ لعام ٢٠١٨ على الكثير من التقارير العالمية، فنلاحظ:

« تآكل القوة الناعمة الأمريكية تحت شعار "أمريكا أولاً"، واستمرار صعود القوة الناعمة الآسيوية، والأداء القوي للمملكة المتحدة في استخدامهما موارد القوة الناعمة.

« احتلت المملكة المتحدة للمركز الأول في تقرير القوة الناعمة العالمي ٢٠١٨، وتفوقها على فرنسا مقارنة بالعام الماضي؛ حيث شهدت المملكة المتحدة مجموعة من المتغيرات منها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدءاً من يوليو ٢٠١٨، وتستمر قوة موارد القوة الناعمة في المملكة المتحدة عبر المشاركة، والثقافة، والتعليم، والمؤشرات الفرعية الرقمية، بالإضافة إلى استقلال كل من الفن، والموسيقى، والأزياء، والرياضة للمملكة المتحدة عن الحكومة البريطانية، استولت الموسيقى البريطانية على حصة كبيرة من عشاق الموسيقى في العالم، كما أن الدوري الإنجليزي الممتاز لا يزال حيويًا.

« احتلت السويد هذا العام الصدارة في المؤشر الفرعي "الحكومة"، تليها سويسرا، ثم النرويج، والذي يمثل الحرية، حقوق الإنسان، الديمقراطية، المساواة.

« أما بالنسبة لمؤشر التكنولوجيا الرقمية احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول، ثم فرنسا، ثم المملكة المتحدة، ثم ألمانيا، وتليها كوريا الجنوبية، ويشمل هذا المؤشر استخدام الدبلوماسية الرقمية، الاتصال، كفاءة الخدمات الحكومية عبر الانترنت.

« احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول في مؤشر التعليم؛ وذلك لقدرتها على جذب الطلاب الدوليين، والمساهمات الأكاديمية لمواجهة التصورات الدولية للطلاب لبحوث، تليها ألمانيا، ثم المملكة المتحدة والتي تحتاج إلى مزيد من العمل.

« احتلت سنغافورة المرتبة الأولى في مؤشر الاقتصاد، والحفاظ على تقدمها للعام الثاني على التوالي في هذا المؤشر مقارنة بسويسرا والتي احتلت المرتبة الثانية، وغالباً ما يعزى القدرة التنافسية الاقتصادية إلى توفير بيئة عمل موثوقة، وأدنى معدلات للفساد، ومهارة للقوى العاملة، والقدرة على الابتكار.

« مازالت فرنسا مهيمنة على المؤشر الفرعي للمشاركة العالمية؛ حيث احتلت المرتبة الأولى في هذا المؤشر، وفرنسا واحدة من أكبر شبكات السفارات في العالم، وعضو لمزيد من المنظمات متعددة الأطراف.

« احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى في مؤشر الثقافة عبر مقاييس الفن، والموسيقى، والرياضة، والسباحة، ثم تليها المملكة المتحدة والتي عزز من صعودها النجاح العالمي البريطاني لصناعة الموسيقى، بالإضافة إلى أنها موطن لثلاثة من القمة عشر للمتاحف الفنية الأكثر زيارة في العالم، وتليهم فرنسا بالمرتبة الثالثة؛ ويرجع ذلك لأعلى عدد من السياح الدوليين بها، ومعظم المطاعم لديها حائزة على نجمة ميشلان، ومتحف اللوفر الأكثر زيارة في العالم.

#### • تطور القوة الناعمة بمصر:

تختلف الآراء حول طبيعة ونوعية القوة الناعمة لمصر، فتتقدم أحياناً وتراجع أحياناً، وبرغم ذلك فإن التعليم المصري له إسهام ملحوظ في القوة الناعمة لمصر على المستوى العربي، فمصر هي الرائدة في بدايات التعليم الجامعي، ومكاناً مثالياً للتعليم من الأجانب، ورافداً لإمداد الدول العربية بأعضاء هيئة التدريس في التعليم الجامعي وما قبل الجامعي، إلا أن الوضع تغير نتيجة عدة عوامل؛ منها ما هو خاص بوضع التعليم داخل مصر، ومنها ما هو خارجي (خالد عبدالفتاح: ٢٠١٨، ١٣١).

ونستطيع أن نحدد عد مراحل مرت بها القوة الناعمة بمصر ما بين صعود وهبوط، طبقاً لعدة عوامل اجتماعية، وسياسية، واقتصادية مرت بها مصر؛ كالتالي:

« المرحلة شبة الليبرالية: مصر كانت صاحبة القوة الناعمة المهيمنة على المستوى الإقليمي لمدة تزيد عن ثلاثة عقود قبل قيام ثورة يوليو المجيدة،

وبعدها أيضاً بثلاثة عقود؛ حيث كانت الثقافة والأفكار، والقيم المصرية، وجاذبية نظامها السياسي والاجتماعي، وشرعيته سياستها الخارجية، وممارستها للدبلوماسية، عززت من قوتها الناعمة (أحمد محمد: ٢٠١٣، ٨٠). كما شهدت هذه الفترة تبلور القومية المصرية بفضل الانفتاح على الوافدين من الدول العربية المجاورة؛ مثل: سوريا، ولبنان.

◀◀ **الفترة الناصرية:** شهدت المصالح والمكانة المصرية ما بين (١٩٥٥ - ١٩٦٦) أكبر توسع شهدته في عملية تصدير نمط الحياة المصرية من أفكار، موسيقى، تعليم، آداب، ويرجع ذلك لإدراك القيادة السياسية لأهمية الثقافة لدعم استراتيجية الدولة، وتصدير تلك القيم، والأفكار التربوية، ودور الجامعات المصرية والأزهر الشريف عززت مصر من قوتها الناعمة، ويرجع ذلك إلى تبني الدولة سياسة اجتماعية منحازة للفقراء، فأصبح النظام الناصري أيقونة ومصدر للجاذبية في المنطقة العربية (محمود أحمد: ٢٠١٧، ١٢).

◀◀ **مرحلة مبارك:** وحدث تراجع في قوة مصر الناعمة في الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١١)، ويرجع ذلك إلى تردى الأوضاع الداخلية المصرية، صعود قوة وأطراف وقوى إقليمية أخرى غير مصر، عدم الاستقرار السياسي، وبذلك تأثرت القوة الناعمة لمصر بالمشهد السياسي، والاقتصادي، والثقافي، كما تراجعت الدولة عن تبني الثقافة كوسيلة للتعبير عن رسالتها الأيديولوجية للعالم وترجيحها للسياسة الاقتصادية (إبراهيم نوار: ٢٠١٧، ٢٩).

◀◀ كما نجحت القوى الرأسمالية في إيجاد آليات جديدة للسيطرة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الثالث، تحت ما يسمى "بالمشروطة"، والتي تنطوي على برامج تروج لها المنظمات الدولية مثل: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الشركات الدولية، المستثمرين الأجانب، وبالتالي وقعت مصر في فخ المشروطة نتيجة مشكلات التمويل التي كانت تعانيها، فلم تعد مصر قادرة اقتصادياً على تعزيز قوتها الناعمة (أحمد موسى: ٢٠١٧، ٣٤).

وتحاول مصر تعزيز قوتها الناعمة في الفترة الأخيرة؛ لاستعادة دورها الريادي وهيمنتها العربية، ويُعتبر تدويل التعليم العالي أحد الآليات التي يجب أن تركز عليها مصر؛ لتعزيز قوتها الناعمة من خلال تحسين صورة المؤسسات الجامعية المصرية، وتحسين جودة التعليم المصري، وزيادة مكانتها بين الدول الأخرى.

وتسعى مصر إلى استعادة دورها الريادي وقوتها الناعمة من خلال انطلاقة جديدة لقوة مصر الناعمة في القارة السمراء ٢٠١٩؛ حيث قدمت وزارة التعليم العالي خطة لإحداث نقلة جديدة في العلاقات المصرية الأفريقية خلال ٢٠١٩، وذلك بالتوازي مع تولي مصر رئاسة الاتحاد الأفريقي (وزارة التعليم العالي: ٢٠١٩).

- « أعداد ملف متكامل عن الوضع الراهن للعلاقات المصرية الأفريقية والرؤية المستقبلية لهذه العلاقة.
- « حجم التعاون والشراكة مع الدول الأفريقية في مجالي التعليم العالي والبحث العلمي.
- « تقديم المنح الدراسية للشباب الأفريقي ودعم مراكز التميز التي تخدم التكنولوجيا الحديثة.
- « زيادة القوافل الطبية لدعم الرعاية الصحية في بعض البلدان.
- « دعم التعليم الفني والتقني لخلق فرص عمل للشباب الأفريقي.
- « كما تسعى الوزارة إلى مضاعفة عدد المنح الدراسية المقدمة للطلاب الأفارقة في مرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا.
- « تسعى لمضاعفة المنح التدريبية القصيرة الأجل للباحثين الأفارقة.
- « تسعى لإنشاء مركز للتعليم والتدريب المهني لتدريب أبناء القارة السمراء، ومضاعفة قيمة الجوائز العلمية.
- « تم توقيع اتفاقات ثنائية مع (٢٤) دولة أفريقية في دعم تدويل التعليم العالي، والإعلان عن المنح من خلال سفارات مصر بالدول الأفريقية.
- « توفير فيزة دراسية وعمل مسار آمن لدخول الطلاب الأفارقة لمصر.
- « تسعى مصر لتعزيز تدويل التعليم العالي باعتباره إحدى آليات القوة الناعمة، من خلال جذب الطلاب الوافدين للجامعات المصرية، بتقديم (٩٧٥) منحة دراسية في مرحلتي البكالوريوس والدكتوراه في عام ٢٠١٨ بتكلفة (٢٥) مليون دولار، ويتوقع مضاعفة عدد هذه المنح إلى (٢٥٠٠) لعام ٢٠١٩.
- « عمل دراسة متكاملة للسوق النيجري؛ حيث تُعتبر نيجيريا من أكبر الدول المصدرة للطلاب الوافدين لمصر؛ لأن طاقاتها الاستيعابية لا تستوعب خريجي الثانوية بها.
- « كما تولي مصر أهمية لباقي دول القارة السمراء، فهناك تعاون مع تنزانيا، وتشاد، والسودان.

يتضح مما سبق أن مصر تحاول بذل أقصى ما لديها من جهد وتوفير الموارد المادية والبشرية، وتذليل الصعوبات أمام الطلاب الوافدين؛ لتعزيز قوتها الناعمة، كما تشير خطة وزارة التعليم العالي إلى الأهمية التي توليها الدولة لتدويل التعليم العالي ودوره في استعادة مصر ليهيمتها وقوتها الناعمة على المستوى العربي والأفريقي والعالمي؛ حيث أدركت القيادة السياسية أن أفضل الطرق لتعزيز قوتها الناعمة من خلال استغلال التعليم العالي، وتدويل التعليم العالي، وسوف يتناول المحور الثاني تدويل التعليم العالي.

#### • المحور الثاني: تدويل التعليم العالي لتعزيز القوة الناعمة:

تُعتبر الجامعة من أهم المؤسسات التي يجب أن تُواكب التغيرات المحلية، والعالمية التي تطرأ من حولها، والتي تمثلت في مظاهر عديدة جعلتها تخرج من عزلتها المحلية إلى الانفتاح على دول وشعوب العالم؛ كالتوسع نحو استخدام

التقنيات الاتصالية، والشبكات المعلوماتية للتعليم عن بعد، ومع الخصخصة المتنامية لقطاع التعليم والبحث العلمي، وظهور التحالفات الجامعية العالمية وغيرها مما أدت إلى زيادة حركات تدويل التعليم العالي باعتباره إحدى الآليات لمواجهة تأثيرات المتغيرات.

فلقد تصاعدت الدعوات إلى تدويل التعليم العالي، والتي كان من أبرز خصائصها تحول التعليم إلى خدمة عن طريق السوق تحكمها قوى العرض والطلب، ومتطلبات الاقتصاد الحر، والتعامل مع آليات السوق المتغيرة؛ مما أدى لظهور أنماط جديدة من التعليم العالي؛ مثل: التعليم عن بعد، الجامعات المفتوحة، والجامعات الافتراضية؛ لها كفة المستجدات التقنية والتكنولوجية الحديثة (McCartney & Metcalfe:2018,214)؛ ولتخطي حاجز الزمان والمكان في تقديم خدمات التعليم العالي، فأصبحت الجامعة من أهم قاطرات التنمية في الدول نظراً للدور الهائل الذي تلعبه في تعزيز وتدعيم القوة الناعمة للدولة، وإنتاج المعرفة وتطويرها، بالإضافة إلى إنتاجها لرأس المال البشري.

#### • أولاً: ماهية تدويل التعليم، وأهميته، وأهدافه:

بدأ ظهور مصطلح التدويل في التعليم العالي خلال الأربعينات من خلال التركيز على تبادل أعضاء هيئة التدريس والطلاب والبحوث المشتركة ومشروعات التعاون الإنمائي، والمساعدة التقنية بين الجامعات، ثم في الستينيات كان التدويل حجر الزاوية لتطوير مؤسسات التعليم العالي في كثير من الدول النامية، ثم دخل مصطلح التدويل كمكون أساسي في أجندة الجامعات في السبعينيات (محمد عبدالله: ٢٠١٧، ٧١)، وبذلك أصبح التدويل مصطلح واسع الانتشار في التعليم العالي؛ حيث ظهر التوجه نحو تدويل التعليم العالي في معظم دول العالم عندما تبنت منظمة اليونسكو استراتيجية تدويل التعليم العالي عام ١٩٩٨ باعتباره وسيلة للارتقاء بالعملية التعليمية والبحثية (UNESCO:1998, 299).

ويشير (De Wit: 2002,54) أن مفهوم تدويل التعليم العالي ليس مفهوماً جديداً، ولكنه شهد تطورات كبرى على مر السنين حتى وصل إلى مفهوم التدويل؛ حيث بدأ التعليم الدولي بالاعتماد على ابتعاث الطلاب للدراسة بالخارج، ثم تطور واتسع ليشمل تطور مجالات البحث العلمي، تقديم التعليم الجامعي كخدمة، وتحقيق الأرباح عبر استقطاب الطلاب الأجانب والنظر إلى التعليم العالي كأداة في يد الدبلوماسية للدولة، ولقد مر التدويل داخل المؤسسات الجامعية بعدة مراحل هي (Dinesh:2010,15):

« المرحلة الأولى (مرحلة التمركز حول الذات): حيث كان اهتمام الجامعات فيها بالتدويل بناء على وجهة نظر عرقية، وتم التركيز فقط على البيئة المحلية والاعتبارات الوطنية، والهوية الثقافية والخصائص الوطنية في التعليم، وظهرت تلك المرحلة خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

« المرحلة الثانية (ذات الاتجاه الواحد): وركزت هذه المرحلة على تناول السوق المحلي بشكل مفصل، ونشأت في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تم العمل على جلب الطلاب الأمريكيين إلى جامعات أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا لتحقيق متطلبات التعليم في وطنهم.

« المرحلة الثالثة (مرحلة تعدد الجنسيات): تميزت هذه المرحلة بالشاركة والتعاون الثنائي والمتبادل، وفي هذه المرحلة لا يمكن للمؤسسات الحصول على مزايا تنافسية إلا من خلال هندسة العمليات الجامعية.

« المرحلة الرابعة (العالمية أو عبر الحدود الوطنية): ظهرت هذه المرحلة مع بدء افتتاح الجامعات على العالم الخارجي، بمساعدة التكنولوجيا المتقدمة، والتي أدت إلى سهولة التواصل والتعاون بين المعلمين والطلاب.

ولقد أكدت منظمة اليونسكو على أهمية ترسيخ مفهوم تدويل التعليم من خلال اتفاقيتها ومؤتمراتها المختلفة، ووجهت المجتمع الدولي؛ لتعزيز الترابط الدولي في مجال التعليم العالي، وتحديد السبل والطرق الممكنة والوسائل المساعدة في تحقيق تدويل التعليم، بما يهدف، إلى تعاون دولي حقيقي يُحسّن من نوعية التعليم في الدول المختلفة (UNESCO:1998, 302) فعلى مدى العقدين الماضيين انتقل مفهوم تدويل التعليم العالي من هامش الاهتمام المؤسسي إلى جوهره؛ حيث هناك اتجاهات متزايدة لتدويل التعليم العالي، وإعادة النظر والتفكير في الطبقة التي بنظرت بها التدويل التعليم العالي في الوقت الحاضر (Bedenlier, & Zawacki: 2015, 192).

وبذلك أصبح تدويل التعليم العالي ظاهرة هامة تؤثر على مؤسسات التعليم العالي، كما سمح للجامعات بإنشاء فروع وحرم جامعية في مناطق مختلفة؛ مما أدى إلى زيادة حركة نقل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والبرامج والمناهج الدراسية من جامعة إلى جامعة أخرى.

فعرفته (منظمة اليونسكو: ٢٠٠٤، ٣) بأنه: "نظام لتقويم أداء المؤسسات التعليمية الجامعية، ومعيّاراً ذو قيمة للمقارنة بين الجامعات، ويعتمد على مجموعة من المؤشرات المرتبطة بعدد من الجوانب الأكاديمية، وغيرها كأداة بحث تستجيب للشفافية، وتعزيز المنافسة بين الجامعات". وأشار (Rudzri: 2004,422) بأنه: "سمة مُحَدَّدة للجامعات تتضمن التغيير التنظيمي، وتحديث المنهج والتنمية المهنية لهيئة التدريس، وحراك الطلبة بغرض تحقيق التميز في التدريس والبحث العلمي". وعرف (Childress: 2009, 7) تدويل التعليم العالي بأنه: "عملية دمج الأبعاد الدولية والبين - ثقافية في وظائف التعليم، والأبحاث، وخدمات التعليم العالي"، كما عُرِفَ تدويل التعليم العالي بأنه: "إحداث نوع من الحراك الدولي المتبادل بين مؤسسات التعليم العالي وبين غيره من نظم التعليم



العالي العالمية من خلال مجموعة من الآليات والأنشطة التي تضمن حراك الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والبرامج التعليمية، والمناهج والمقررات الدراسية، والبحث العلمي، وبرامج خدمة المجتمع (ناجي عبدالوهاب، علي عبدالرؤف: ١٩٥، ٢٠١٢)، كما عرفه (KNight:2013,86) بأنه: "مجموعة من الأنشطة والسياسات والخدمات التي تدمج، يُعد دولياً، ومتعدد الثقافات في وظائف التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع"، وأكد (Butler: 2016, 63) على أن تدويل التعليم العالي عبارة عن: "الأنشطة والبرامج والخدمات المتعددة التي تندرج ضمن الدراسات الدولية، وتبادل البرامج، والطلاب، والتقنيات التعليمية"، وتُعرفُ (عائشة عبدالفتاح: ٤٦٠، ٢٠١٦) تدويل التعليم بأنه: "إدخال البعد الدولي بمستجداته واستراتيجياته على كل مكونات منظومة التعليم الجامعي بمدخلاته، وعملياته، ومخرجاتها بشرط تحسين جودتها التعليمية بصفة مستمرة، وزيادة كفاءتها الداخلية بما يتفق مع المعايير العالمية لكي تحقق لها الميزة التنافسية".

ويتضح مما سبق أن هناك مفاهيم متعددة تدور حول تدويل التعليم العالي، تختلف فيما بينها تبعاً للمجالات التي يشملها التدويل ما بين حراك الطلاب، تدويل البحث العلمي، حراك أعضاء هيئة التدريس، الشراكات الدولية، تدويل المناهج الدراسية وغيرها من المجالات، والتي تُعتبر مترابطة مع بعضها البعض، ونستطيع القول بأن تدويل التعليم العالي هو (سمة محددة للجامعات تُسهم في رفع كفاءة العملية التعليمية داخل الجامعة)، وزيادة الميزة التنافسية لها، وأن التدويل قائم على الاحترام، والتعاون المتبادل بين الدول، وتبادل المعرفة.

كما تُعتبر العولمة بأبعادها الاقتصادية، والسياسية، والثقافية من أهم عوامل تدويل التعليم العالي، فهناك ارتباط وثيق بين العولمة وتدويل التعليم العالي، وهناك من يخلط بين مفهوم تدويل التعليم العالي وعولمة الجامعات، فعلى الرغم من التشابك الشديد، والاستخدام المترادف بين المصطلحين، نجد أن مفهومي العولمة والتدويل في التعليم يشيران إلى ظاهرتين مختلفتين؛ حيث أوضح (Carnoy & Rhoten: 2002, 2-6) الفرق بين المصطلحين من حيث:

« تتميز مؤسسات التعليم العالي بالاعتمادية المتبادلة بتدويل التعليم مقارنة بعولمة الجامعة؛ حيث لا تتمتع مؤسسات التعليم العالي بها بالقدرة على الحوكمة الذاتية.

« يتم التركيز على عمليات الاعتمادية المتبادلة والتعاون بين المؤسسات الجامعية المختلفة بتدويل التعليم، في حين يتم التركيز بعولمة الجامعات على عمليات تكامل الجامعات التي يؤديها الأفراد من قطاعات أخرى غير التعليم العالي.

◀ بتدويل التعليم تُسهم عناصر نظم التعليم العالي بالحفاظ على سماتها وخصائصها الوطنية المتفردة، أما في عوامة الجامعات تُسهم عناصر أخرى؛ مثل: الشركات متعددة الجنسيات، والتكتلات الاقتصادية في الحفاظ على الخصائص، والسمات الخاصة بالجامعات.

◀ بتدويل التعليم يخدم البشرية جمعاء دون استثناء، بعوامة الجامعات تخدم مجموعات من أصحاب المصالح في المنظومة الجامعية.

◀ تتمتع الجامعات بالتنظيم الذاتي والاكتفاء الذاتي في تدويل التعليم، في حين يتم التنظيم الخارجي للنظام الجامعي وعدم التمتع بالاكتفاء الذاتي.

مما سبق يتضح أن هناك تباين بين مفهومي تدويل التعليم العالي وعوامة الجامعات بالرغم من أن تدويل التعليم يُمثل مجموعة من الاستجابات الاستراتيجية للعوامة والمتغيرات المحلية والعالمية.

وأشار(De Wit: 2017) أن هناك بعض الاعتقادات الخاطئة المتعلقة بتدويل التعليم، تمثلت في:

◀ اعتبار تدويل التعليم استراتيجية برنامجية أو تنظيمية؛ مما يجعل الوسائل المستخدمة لتدويل التعليم هي الهدف وليس التدويل.

◀ اعتبار مصطلح التنقل أو البقاء في الخارج يعادل التدويل، ولكن يؤكد أن التنقل ما هو إلا أداة للترويج لتدويل التعليم، وليس هدفاً في حد ذاته.

◀ اعتبار التدريب على أساس دولي مرادف لتدويل التعليم، فالتدريب على أساس دولي عبارة عن محتوى، أو دلالة داخل المؤسسات، والمدارس التي تقدم البرامج، وبالتالي يختلف عن التدويل.

◀ ضعف الجمع بين الطلاب المحليين والدوليين في قاعة المحاضرات؛ حيث يتم التعامل مع الطلاب الدوليين كمجموعة منعزلة.

◀ الاهتمام بالتسجيل في البرامج الدولية، وبالتالي الاهتمام بالتعليم السائد في اللغة المحلية.

◀ اعتبار تدويل التعليم هدف محدد لإدخال الأبعاد الثقافية، والدولية، والعالمية في التعليم العالي، وبالتالي يبقى مخصصاً وهامشياً.

◀ تأثير اللغة الإنجليزية والتي تُعتبر وسيلة للتواصل على مدار العشرين عام الماضية؛ فكان الاتجاه في التعليم العالي التدريس باللغة الإنجليزية، كبديل للتدريس باللغة الأم؛ مما أدى إلى انخفاض التركيز على اللغات الأجنبية الأخرى، وانخفاض في نوعية التعليم.

◀ قلة إدراك أعضاء هيئة التدريس للاستراتيجيات التربوية المختصة للتعامل مع الطلاب الدوليين، كما يفتقرون إلى القدرة على التواصل مع المتعلمين من الثقافات الأخرى.

ويكتسب تدويل التعليم العالي أهميته باعتباره استجابة لعالم متغير، فلقد تمثلت تلك الأهمية باعتباره أحد السمات التي تحدد مكانة التعليم الجامعي وأداءه على المستويات المحلية، والوطنية، والدولية (محمد عبدالله: ١٧، ٢٠١٥):

- « تنويع، وتعزيز بيئة التعلم من أجل استفادة الطلاب المحليين، والجامعة.
- « تعزيز التقارب بين مؤسسات التعليم العالي من خلال الحراك الأكاديمي.
- « زيادة تعظيم رؤيتها الوطنية، والدولية.
- « تفوق نقاط القوة المؤسسية خلال الشراكات.
- « تعبئة موارد فكرية داخلية.
- « تنشيط اقتصاديات الدول.
- « ديمقراطية إدارة المؤسسات الجامعية، وتعميق الفهم للحرية الأكاديمية.
- « تعلم مداخل جديدة لمجموعة من القضايا، والمشكلات الأكاديمية، والإدارية.

كما تبرز أهمية تدويل التعليم العالي في الوفاء باحتياجات مؤسسات التعليم العالي، ومواجهة تحديات المستقبل، وحاجة الجامعات في الدول النامية للدخول في النظام العالمي للبحوث العلمية والابتكارات، وزيادة المشاركة في فعاليات الاعتماد الدولي، التوسع في الشبكات التي تربط الأنشطة التعليمية، والبحثية للجامعات على المستوى الدولي، وزيادة القدرة التنافسية العلمية والتكنولوجية، والاقتصادية، بناء قدرات الدول من الموارد البشرية، تعزيز صناعة، وتصدير التعليم، إنشاء اتحادات إقليمية، ودولية؛ لزيادة الارتباط بين مؤسسات التعليم الجامعي عبر الحدود (محمد عبدالرازق: ١٢، ٢٠١٢، ٣٣٦)، ويسعى تدويل التعليم العالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف؛ منها (محمد إبراهيم: ٢٤٠، ٢٠١٥):

- « تعزيز، وتسهيل إقامة مقررات مشتركة بين الجامعات داخل الدولة الواحدة، ومن دولة إلى أخرى؛ حيث يمكن للطلاب متابعة مقررات جامعتهم، وإتمامه بجامعة أخرى.
- « التوسع في إقامة المشروعات البحثية التي تخدم المجتمع في إطار عالمي.
- « دعم البحوث المشتركة بين الجامعات، وتدعيم الشراكة بين الجامعات حول المشروعات التنافسية.
- « تحقيق التنافسية بين الجامعات من أجل استقطاب الطلبة؛ مما يؤدي إلى زيادة جودة التعليم وتقديم أفضل العروض للخدمات التعليمية التي تقدمها الجامعة.
- « طرح برامج عالمية في التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
- « إنشاء شبكات للتعاون في مجال التعليم العالي ومراكز البحوث المختلفة.

كما يهدف تدويل التعليم العالي إلى (Altbach & Knight: 2007,29):

- ◀ زيادة وعى الطلاب، وتنمية التفكير، والبحث في القضايا العالمية، ودراسة القضايا الاقتصادية، والسياسية الاجتماعية وغيرها.
- ◀ زيادة مساهمة التعليم الجامعي في برامج، ومشروعات التعاون الدولي.
- ◀ تشجيع الحراك الأكاديمي الدولي للطلاب، والمعلمين، والباحثين.
- ◀ تطوير مراكز للدراسات المتخصصة والبحوث المتقدمة عن طريق المساندة الدولية.

مما سبق عرضه من أهمية وأهداف تدويل التعليم العالي، يمكن أن نستخلص أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه تدويل التعليم في تعزيز القوة الناعمة لمصر، من خلال زيادة التنافسية للجامعات المصرية، وتحسين تصنيفها الدولي، وإنشاء شبكات تعاون وتبادل بين مصر والدول الأخرى، وغيرها من الأهداف الذي يمكن لتدويل التعليم تحقيقها، وتؤثر على مؤشرات القوة الناعمة الفرعية لمصر.

#### • ثانياً: مبررات تدويل التعليم العالي:

فهناك مجموعة من الأسباب، والمبررات التي دعت إلى الحاجة الملحة والضرورية لتبني عملية تدويل التعليم العالي على مستوى العالم، وتلك المبررات ليست ثابتة ولا واحدة، إنما تتنوع وتعدد بين الدول والمؤسسات، وباختلاف أصحاب وأطراف المصلحة.

ولقد أشار كلاً من (Wadhwa: 2016, 230) إلى أن هناك مُبررين أساسيين لتدويل التعليم العالي: المبرر السياسي والاقتصادي، والذي يشمل: تلبية الطلب على التعليم القومي، تعزيز التأثير على السياسة الخارجية من أجل تقدم الدولة، التأثير الإيجابي على التنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي، والمبرر الثقافي والتعليمي والذي يشمل: دمج البعد الدولي في البحوث والتعليم، بناء القدرات لمؤسسات التعليم العالي، الوظيفة الثقافية من خلال نشر ثقافة المجتمع في المجتمعات الأخرى، ولقد أشار (عنتر محمد: ٢٠١٨، ١٤) إلى مجموعة من تلك المبررات منها:

◀ النجاح في المنافسة الدولية؛ حيث يؤدي تدويل التعليم إلى تحقيق المنافسة الدولية بجميع أنواعها.

◀ المعرفة العالمية؛ حيث يتمثل في ضرورة التدويل للنجاح المهني، والكفاءة العالمية نظراً لانخفاض اهتمام التعليم، والبرامج بالمنظور العالمي، وانخفاض مستويات الوعي بين الشباب.

◀ التعاون العالمي، والحاجة إلى تفعيل العلاقة بين دول العالم، فلقد أصبحت الأفراد والمؤسسات في حاجة إلى الترابط التكنولوجي الذي سببته العولمة، واحتياجات الديمقراطية التي تؤكد على ضرورة التعاون والشراكة في حل المشاكل العالمية.

« السلام العالمي؛ حيث ينظر لتحقيق السلام العالمي باعتباره الأساس المنطقي لتدويل التعليم في ظل بقاء الحروب المشتعلة حول العالم؛ حيث يستند التعليم إلى إخماد تلك الحروب، وتحقيق السلام.

كما أشار (ناجي عبدالوهاب: ٢٠١٢، ١٩٩) إلى مجموعة من المبررات لتدويل التعليم العالمي بمصر تمثلت في:

« الطلب المتزايد على التعليم العالمي في مصر مقابل الانخفاض التدريجي في التمويل الحكومي المخصص له.

« افتقار مصر إلى استراتيجيات محددة للبحث، والتنمية، والابتكار، وضعف قدرتها في مجال العلوم الأساسية، وقلة كفاية الاستثمار في مجال البحث والتنمية، فالتدويل قد يساهم في تطوير التعليم العالمي وتنفيذ استراتيجيات للتعليم العالمي.

« الانتقال بمصر من مرحلة تلقي المساعدات الأجنبية؛ لإصلاح مؤسسات التعليم العالمي، إلى مرحلة المشاركة، والتعاون الدولي.

« المساهمة في إقامة مجتمع المعرفة؛ فعملية إنتاج المعرفة، وتوظيفها، وتسويقها أصبحت محور اهتمام البيئات العلمية والأكاديمية على مستوى العالم، ويستلزم لإقامة مجتمع المعرفة الاستعداد للشراكة والتعاون بين الدول المختلفة.

وأضافت (عائشة عبدالفتاح: ٢٠١٦، ٤٧١) مجموعة من المبررات لتدويل التعليم الجامعي؛ منها: استباق الجامعات المتقدمة في العالم إلى اتباع سياسات التدويل المتعددة، وإنشاء فروع لها بالخارج من خلال برامج التوأمة، أو اتفاقيات التعاون، وإنشاء أنماط من التعليم عابر للقارات، التقدم العلمي والتكنولوجي؛ حيث أدت ثورة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات إلى الانتقال من مفهوم الميزة النسبية القائمة على الموروثات من موارد طبيعية وموارد بشرية إلى مفهوم الميزة التنافسية المصنوعة والمكتسبة بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي، بالإضافة إلى اتجاه معظم الدول المتقدمة.

وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات، والتي أشارت إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه تدويل التعليم في تعزيز القوة الناعمة؛ حيث أن أهمية تدويل التعليم قد جذب صناعات السياسة في الصين، وأكدوا على أن تطوير التعليم بقوة هو السبيل الوحيد لتحقيق التجديد العظيم للأمة الصينية، فتم إعلان وثيقة السياسة التوجيهية المهمة للتعليم الصيني، وخطة التعليم الوطنية المتوسطة والطويلة الأجل (٢٠١٠ - ٢٠٢٠)، لتعلن عن التعجيل بتدويل التعليم العالمي لتعزيز وضعها الدولي والتنافسي، ودعم القوة الناعمة لها (Tian & Lowe: 2018, 222).

ونجد في المملكة المتحدة أنها تعمل على جذب أعداد كبيرة من الطلاب الدوليين؛ وذلك لزيادة نفوذها في الدبلوماسية العالمية؛ حيث تعتبر الخريجين الدوليين من التعليم البريطاني أكثر اطلاعاً، وتقديراً للقيم البريطانية، وأن تدويل التعليم يعزز من سمعة واعتراف العلامات التجارية بالمؤسسات البريطانية، وإبراز القوة الناعمة للمملكة المتحدة (Lomer: 2017, 586).

مما سبق يتضح أن هناك مبررات على المستوى العالمي وعلى المستوى المحلي لتبني عملية تدويل التعليم، فبالإضافة لما سبق اتجهت معظم الدول المتقدمة والنامية إلى تبني السياسات الحديثة التي تهدف إلى تحسين الميزة التنافسية للجامعات، وتحسين الوضع التنافسي لها بين الجامعات العالمية، ويعتبر تدويل التعليم الجامعي من العمليات التي يتم من خلالها تقوية وتشجيع الهوية القومية، والحفاظ على الثقافة القومية، وتقدير التنوع الثقافي والاختلاف بين الشعوب، بالإضافة إلى تحقيق التنافسية وتعزيز القوة الناعمة لمصر من خلال زيادة تدويل التعليم المصري، وحراك أعضاء هيئة التدريس والطلاب، والبرامج الدراسية وغيرها من المقومات التي تساعدهم في تعزيز ورفع مكانة مصر في القوة الناعمة.

#### • ثالثاً: مبادئ تدويل التعليم العالي:

أثرت العولمة تأثيرات واضحة على أداء الجامعات من خلال الدور الاستراتيجي التي تقوم به في إعداد رأس المال البشري القادر على المنافسة المحلية، والدولية، والاستفادة من النماذج العالمية في تعظيم دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية، وتعزيز القوة الناعمة للدولة من خلال التعليم كمورد تمتلكه الدولة، ويسهم في تقدم الدولة.

لذلك نجد أن هناك مجموعة من المبادئ يستند إليها أو ينطلق منها تدويل التعليم العالي، فلقد أشار (ناجي عبدالوهاب: ٢٠١٢، ١٩٧) إلى مجموعة من تلك المبادئ تمثلت في:

« أن يضمن التدويل الطابع الدولي على التعليم العالي؛ لإتاحة الانتفاع العام به لجميع من يملكون القدرات والأعداد المناسبة من الأفراد على مستوى العالم.

« أن يقوم الطابع العالمي للتعليم العالي على توفير أنماط متنوعة من التعليم من أجل الاستجابة للاحتياجات التعليمية للجميع.

« أن يستحدث الطابع العالمي للتعليم العالي أسلوباً إدارياً يستند إلى مبدأ الاستقلال المسئول والخضوع للمسائلة في إطار من الشفافية.

« أن يؤكد الطابع العالمي للتعليم العالي على الجودة، وصياغة معايير للجودة والملاءمة.

« أن يقوم التعاون الدولي في مجال التعليم العالي على التضامن بين الشعوب، والاحترام المتبادل، وتعزيز القيم الإنسانية والحوار بين الثقافات.  
 « أن يعزز التدويل إقامة شراكات جامعية دولية لأغراض البحث، وتبادل الطلاب، وتعزيز بناء القدرات المعرفية الوطنية، وتحقيق مصادر أكثر تنوعاً لإيجاد الباحثين المرموقين، وإنتاج معارف رفيعة المستوى على الصعيدين الإقليمي والعالمي.  
 « أن يكفل التدويل توفير فرص متكافئة للانتفاع بالتعليم العالي، واحترام التنوع الثقافي والسيادة الوطنية.

ويتضح من المنطلقات السابقة أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه تدويل التعليم العالي باعتباره آلية تستطيع أن تستخدمها الدولة لنشر ثقافتها، وتعزيز وضعها التنافسي بين الدول الأخرى، بالإضافة إلى تعزيز قوتها الناعمة من خلال مساندة الطلاب الدوليين للسياسات الخارجية التي تنتهجها الدولة المضيفة لهم، والذي يؤثر بشكل كبير في زيادة روابط الصداقة والعلاقات بين الدول.

#### • رابعاً: مداخل تدويل التعليم العالي:

تتعدد المداخل الاستراتيجية التي يمكن الاعتماد عليها في عملية تدويل التعليم العالي؛ لتعزز من القوة الناعمة، والتي إذا تم تناولها سوف يكون تعريف تدويل التعليم العالي أكثر وضوحاً، وقد حدد بعض من تلك المداخل فيما يلي:  
 (De Wit: 2002, 91-102)

« **مدخل النشاط:** يتم فيه دمج البعد الدولي في الأنشطة الرئيسية لمؤسسات التعليم العالي، ويُعتبر مجموعة من الأنشطة الأكاديمية؛ مثل: تبادل أعضاء هيئة التدريس، تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية، تطوير التعاون الأكاديمي.

« **مدخل الكفاءة:** وينظر فيه إلى التدويل على أنه عملية التغيير في مؤسسات التعليم الجامعي، ويعمل هذا المدخل على إدراج البعد الدولي في الجامعات؛ لتحسين نوعية التعليم وتحقيق الكفاءات المطلوبة، ومحاولة جذب الطلاب الأجانب والمحليين.

« **مدخل الثقافة:** وفي هذا المدخل يُعرّف التدويل على أنه تعزيز الطابع الثقافي الدولي للحرم الجامعي.

« **مدخل العملية:** وفيه يعتبر التدويل عملية مستدامة من خلال دمج البعد الدولي، والثقافات، في جميع وظائف التعليم العالي، ويتكون من مجموعة واسعة من البرامج، والأنشطة الأكاديمية والسياسات والاستراتيجيات المؤسسية.

« **مدخل المخرجات:** ويتضمن التركيز على تحقيق الأهداف المنشودة والتي تتضمن تنمية معارف واتجاهات ومهارات جديدة لدى الطلاب وأعضاء هيئة

التدريس والعاملين، الارتقاء بالسمعة العالمية للجامعة، زيادة الميزة التنافسية للجامعة.

« مدخل الأسباب والمبررات: ويركز هذا المدخل على المبررات الأساسية لتدويل التعليم العالي ويشمل: تحقيق الأرباح، الارتقاء بالتنوع الثقافي، توفير دخل مالي للجامعة.

« مدخل التدويل الخارجي: ويشمل هذا المدخل تقديم خدمات عابرة للحدود القومية بدول أخرى من خلال استخدام مجموعة من الأدوات، والاستراتيجيات المتنوعة.

« مدخل التدويل الداخلي: ويُقصد به إقامة ثقافات داخل البيئة الجامعية؛ لدعم الفهم الدولي المرتكز على التعددية الثقافية.

ويمكن لتدويل التعليم تعزيز القوة الناعمة من خلال استخدام المداخل المتعددة، والتي تتناسب مع كل مؤشر فرعي من مؤشرات القوة الناعمة، فيمكن استخدام مدخل التدويل الداخلي، ومدخل التدويل الخارجي، ومدخل الثقافة، لنشر ثقافة الدولة، وإقامة ثقافات داخل البيئة الجامعية؛ مما يعزز من مؤشر الثقافة، وتعزيز مؤشر السياسية الداخلية والخارجية للدولة، بالإضافة إلى استخدام مدخل المخرجات والأسباب والمبررات؛ لتعزيز مؤشر الاقتصاد للقوة الناعمة، وغيرها فيتوظيف مداخل تدويل التعليم يمكن تعزيز القوة الناعمة.

#### • خامساً: أنماط تدويل التعليم العالي لتدعيم القوة الناعمة:

هناك عدة أنماط من تدويل التعليم العالي، والتي تعزز القوة الناعمة:

#### • التعاون الأكاديمي الدولي:

يُعتبر التعاون الدولي من الركائز الأساسية في التنظيم الدولي للدول في إطار المجتمع الدولي؛ حيث ظهرت مئات من المنظمات لتشارك في أنشطة التعاون التعليمي الدولي خاصة في مجالات تبادل الطلاب، تبادل أعضاء هيئة التدريس، تقديم المعونات المادية والفنية والتكنولوجية للعالم الثالث (نجلاء شاهين: ٢٠١٦، ٨).

وفى إطار هذا الموجات التي شهدتها التدويل، شمل تدويل التعليم العالي على العديد من الصور وممارسات وأنشطة التعاون الدولي بين مؤسسات التعليم العالي، والتي تتضمن زيادة عددًا متزايداً من الطلاب المشاركين في البرامج القصيرة الأجل، وزيادة التعاون في مجال البحث العلمي، واكتساب لغة ثانية، وحراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين وغيرها (منظمة التنمية والتعاون: ٢٠١٠، ١٩٦). حيث شهد التدويل في العصر الحالي ثلاث موجات للتعاون الدولي في مجال التعليم العالي (Mazzarol: 2003, 91):



«الموجة الأولى»: وشملت سفر الطلاب من موطنهم إلى الدول المتقدمة لمواصلة دراساتهم العليا، واستمرت هذه الموجة خلال القرن الماضي ومازالت مستمرة حتى الآن.

«الموجة الثانية»: تتمثل في التعاون بين الجامعات في العالم من خلال إقامة قنوات التبادل العلمي، وبرامج الإشراف المشترك، والتحالفات العلمية.

«الموجة الثالثة»: ظهرت في الفترة الأخيرة وتتمثل في فتح أفرع للجامعات الأجنبية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم عن بعد، وإقامة الجامعات الافتراضية.

#### • حراك الطلاب على المستوى الدولي:

يشير الحراك الطلابي الدولي إلى الانتقال عبر الحدود بغرض متابعة الدراسة، وقد يشمل على العمل الإداري المرتبط بالتعلم والبحث وتعلم لغة الدولة المضيفة للطلاب المبتعث (Brooks, & Waters: 2011, 260). ويتم ذلك من خلال عقد اتفاقيات تعاونية دولية متعددة الأطراف بين مجموعة من الجامعات، تعطى للطلاب حرية التنقل بين هذه الجامعات للدراسة الكاملة، أو لدراسة بعض المقررات التي تتم معادلتها في الجامعة التي ينتمى إليها الطالب (محمد عبدالرؤف: ٢٠١٥، ٢٠٩)، وهناك عدة أسباب وراء تنى كثير من الدول إلى ظاهرة الحراك الدولي للطلاب؛ منها (King:2019,67): دخول أعداد أكبر من الدول النامية إلى سوق التعليم العالي، تطبيق بعض دول العالم لسياسات وطنية أكثر إيجابية تتعلق بتشجيع قبول الطلاب الأجانب، تمتع الجامعات برؤية أبعاد متنوعة ذات طابع دولي من خلال استقطاب الطلاب الأجانب إليها.

وهناك عدة أنماط من الحراك الطلابي الدولي (عبدالناصر رشاد، عماد نجم: ٢٠١٧، ١١١):

«حراك المؤهل أو الدرجة»: وهو حراك يستهدف برنامج دراسي كامل.

«حراك الأرصدة»: وهو حراك لجزء من البرنامج يستهدف جمع قدر محدد من الأرصدة يتم احتسابها ضمن متطلبات حصوله على المؤهل من مؤسسته الأصلية.

«الحراك الحر»: يكون خارج نطاق اتفاقات التبادل بين الجامعات وفيه يلتحق الطالب بجامعة أجنبية يختارها بنفسه لمدة دراسية معينة أو درجة كاملة.

«حراك برامج التبادل (الحراك الأفقي)»: ويتم هذا التصنيف وفقاً لآلية تنظيمية؛ وهى البرامج التي يسافر الطالب في إطارها للخارج أثناء برنامج أو مقرر دراسي، وذلك وفق إطار اتفاق بين مؤسستين، ثم العودة للمؤسسة الأولى وإكمال الدراسة.

- « الحراك الرأسي: ويقصد به انتقال الطالب إلى مؤسسة أجنبية للتعليم العالي بغرض الحصول على درجة كاملة، وغالباً ما يكون حراً غير تبادلي.
- « حراك الدرجات التعاونية الدولية المشتركة: وهى برامج تمنح مؤهلاً واحداً مشتركاً بإتمام متطلبات البرنامج التعاوني بين المؤسسات المشاركة.
- « حراك الدرجات التعاونية الدولية المزدوجة: وهى برامج تمنح مؤهلين منفصلين على مستويين متعادلين بين مؤسستين مشاركتين.
- « حراك الدرجات التعاونية الدولية المتعددة: برامج تمنح ثلاثة مؤهلات منفردة أو أكثر وتكون على مستويات متعادلة بين ثلاثة مؤسسات مشاركة أو أكثر.
- « حراك الدرجات التعاونية الدولية المتتابعة: برمج تمنح مؤهلين مختلفين على مستويين متتابعين (البكالوريوس والماجستير، أو الماجستير والدكتوراه).

#### • حراك أعضاء هيئة التدريس على المستوى الدولي:

ويتم ذلك عن طريق إبرام اتفاقيات تعاونية ثنائية بين جامعات دولية تعطى الحق لكل طرف في الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس من الطرف الآخر؛ لإنشاء برامج تعليمية جديدة، أو تأهيل برامجها الحالية، كما يسهم حراك أعضاء هيئة التدريس في تفعيل تدويل التعليم العالي؛ حيث يزود الأكاديميين المشاركين فيه بخبرات دولية واتصالات مع أقرانهم ويترجم إلى أنشطة دراسية وبحثية عند العودة إلى الوطن (محمد عبدالرازق: ٢٠١٢، ٣٥١)، كما يسهم حراك أعضاء هيئة التدريس في التنمية المهنية الدولية لهم من خلال: بناء الموارد البشرية لرفع كفاءة التعليم، أعداد أعضاء هيئة تدريس جدد في مجالات نادرة بما يساهم في استكمال الهياكل الأكاديمية بالأقسام العلمية في التخصصات التي يصعب أعداد كوادرها محلياً، زيادة التحالفات الاستراتيجية مع الدول الأجنبية والاتفاقيات الثنائية بين الجامعات ومراكز الأبحاث الأجنبية لرفع الأداء المؤسسي لهذه الجهات، وإثراء شخصية المبتعث وإكسابه صفات جديدة، تجعله ينفذ على الآخرين، ويجعل منه شخصية متوازنة (عبدالله محمد: ٢٠١٦، ١٧٠).

ويمكن أن يتم الحراك لأعضاء هيئة التدريس من خلال: تمكين أعضاء هيئة التدريس من السفر للخارج للمشاركة في أنشطة التعليم والبحث العلمي، تنمية الخبرات الدولية لأعضاء هيئة التدريس، وضع معايير للتعاقد والترقية، ومنح جوائز لأعضاء هيئة التدريس المشاركين في أنشطة التدويل (ابتسام إبراهيم، عصام جمال: ٢٠١٣، ٥٦٠).

#### • تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية:

حيث يمثل تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية أهم أبعاد التدويل التي يمكنها التأثير في كافة طلاب الجامعة دون استثناء، ويتطلب تدويل المناهج

والبرامج إعادة تعريف المنهج، ووضع إطار عمل دولي للمقررات الدراسية (فاطمة الزهراء سالم: ٢٠١٢، ٣٨٢). حيث يُسهم تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية في إتاحة الفرصة أمام الطلاب الذين لا يدرسون بالخارج للاستفادة من هذه المقررات وخبرات وتجارب بعض الدول في مجالات تخصصاتهم المختلفة، بالإضافة إلى اكتساب هؤلاء الطلاب المعرفة، والمهارات الدولية من خلال تزويدهم بالمقررات العالمية.

ولقد أشار (عبدالله محمد: ٢٠١٦، ١٩٣) إلى مجموعة من الطرق لتدويل المناهج، والمقررات الجامعية؛ منها: إدخال المضامين والأفكار في المقررات الدراسية، تصميم مناهج دراسية ذات صبغة عالمية، التوسع في برامج دراسات اللغات الأجنبية، وهناك مجموعة من الخصائص لتدويل المناهج والبرامج الأكاديمية (محمد عبدالرازق: ٢٠١٢، ٣٥٢)؛ منها: تضمين البعد المقارن في محتوى المناهج، المناهج التي تساعد على تنمية مهارات سوق العمل، المناهج التي تؤدي إلى المهن المعترف بها دولياً، المناهج المصممة خصيصاً للطلبة الأجانب.

#### • تدويل البحث العلمي:

يُقصد بتدويل البحث العلمي "إضفاء الصبغة الدولية ومتعددة الثقافات على الجهود البحثية من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية والمواقع الافتراضية بأرقام إيداع تحفظ الإنتاج، وتسهل إجراءات تبادل المعرفة، وتنظم المعاملات العلمية (نرمان الهمص: ٢٠١٥، ٣٨).

وهناك عدة مقومات لتعزيز مجال التعاون الدولي في البحث العلمي؛ مثل: الإشراف العلمي المشترك على بحوث الماجستير والدكتوراه بين الجامعات، وفي كافة التخصصات العلمية، النشر العلمي الدولي للبحوث في المؤتمرات، والدوريات العلمية الدولية، الزيارات العلمية المتبادلة لمراكز بحوث الجامعات، حراك أعضاء هيئة التدريس بين الجامعات المختلفة (أسماء أبوبكر: ٢٠١٨، ١٢٦).

#### • تطوير برامج التوأمة:

يقوم هذا البرنامج على عقد اتفاقيات دولية ثنائية، أو متعددة الأطراف توفر للطلاب إمكانيات بدء جزء من برنامج تعليمي بجامعة، ومواصلة دراسته في نفس التخصص في جامعة أخرى، ويحصل الطالب على شهادة علمية واحدة عند التخرج بتوقيع الجامعات التي أسهمت في أعداده، أو يحصل على شهادة علمية من كل جامعة درس فيها (محمد عبدالرازق: ٢٠١٢، ٣٥٢).

#### • إنشاء فروع جامعات بالخارج:

حيث يتم إنشاء فروع للجامعات على مستوى العالم؛ حيث يتم إنشاء منشآت تعليمية عالمية للتعليم العالي قادة على الاستثمار الفعال في رأس المال البشري، وعلى منافسة مؤسسات التعليم العالي العريقة في العالم؛ مثل: مدينة التعليم

بالدوحة بقطر، والتي تضم فروعاً لعدد من الجامعات الأمريكية (نجلاء شاهين: ٢٠١٧، ١١).

مما سبق يتضح أن هناك أنماط كثيرة لتدويل التعليم تنوعت ما بين تدويل البحث العلمي، وحراك الطلاب، وحراك أعضاء هيئة التدريس، وإنشاء جامعات بالخارج، وإنشاء شراكات بين الجامعات المختلفة، فهذا التنوع يعطي فرصة لتدويل التعليم العالي؛ لتعزيز القوة الناعمة لمصر، فبتوفير الجامعات المصرية لتلك الأنماط، ودعمها المادي والبشري، وتذليل الصعوبات التي تقف دون تفعيل تلك الأنماط سيؤدي ذلك إلى رفع تنافسية الجامعات المصرية، وتحسين وضعها وتصنيفها العالمي بين الجامعات، وبالتالي تعزيز القوة الناعمة لمصر.

#### • سادساً: واقع تدويل التعليم العالي بمصر كمدخل لتعزيز القوة الناعمة:

يُعد التعليم العالي من موارد القوة الناعمة التي لعبت دوراً هاماً في تعزيز قوة مصر الناعمة؛ حيث أسهمت مصر في حدوث طفرة علمية وتعليمية كبرى قامت على أيد عباقرة مصريين، والذين ابتعثتهم مصر للدول العربية والأفريقية للإسهام في بناء وتطوير تلك المجتمعات، وهو الذي جعل مصر نموذجاً للحدثة والتقدم، وكان التعليم في مصر يضاها أفضل الجامعات العالمية، وكانت الشهادات التي تمنحها الجامعات المصرية تماثل في تميزها الشهادات التي تمنحها جامعات السوربون وكامبريدج، وكان الطلب مُتزايداً على أساتذة الجامعات المصرية، وخريجها (محمود المهدي: ٢٠١٨، ٢٠١٩).

حيث اهتمت مصر ببرامج التبادل التعليمي مع العديد من دول العالم للاستفادة من خبرات تلك الدول في تطوير كفاءاتها، ومن تلك البرامج: برنامج التبادل العلمي بين مصر وألمانيا، البرامج المقدمة من الهيئات؛ مثل: هيئة فولبرايت، إمديست، معهد التعليم الدولي ومركز البحوث الأمريكي بمصر، وأصبحت مصر حالياً تقدم عدداً قليلاً من المنح والبعثات الدراسية للدول الأخرى؛ مثل: السودان، والصومال، وأثيوبيا؛ مما أدى إلى تراجع قوة مصر الناعمة بين الدول الأخرى (عزة أحمد: ٢٠١٤، ٤٢٥).

وتتعدد الجهات الفاعلة في تدويل التعليم العالي بمصر ما بين: المراكز والمكاتب الثقافية، والذي يقدم أنشطة وفعاليات للتسويق للثقافة والتاريخ المصري، الإدارة المركزية لشئون الطلاب الوافدين، والتي تختص بسياسة قبول الوافدين بالاشتراك مع قطاع الشئون الثقافية والبعثات، وتتابع الوافدين، وتقدم لهم الخدمات وتذلل العقبات التي تقف أمامهم، وزارة الخارجية والسفارات المصرية بالخارج، والتي كل منهم يلعب دوراً حيويًا في تفعيل القوة الناعمة لمصر (سيد سيد: ٢٠١٠، ١٠).

ولقد تأثرت القوة الناعمة بمصر بالعوامل السياسية، والاقتصادية، والتعليمية التي مرت بها مصر في الآونة الأخيرة؛ حيث ضَعُفُ الاقتصاد المصري، وانخفاض قيمة العملة المصرية، تراجع مؤشرات التنمية الاقتصادية، انخفاض الامتيازات التي يحصل عليها الطلاب الوافدون مقارنة بالدول الأخرى، تراجع مستوى التعليم المصري وفق مؤشر التصنيفات الدولية، صعود قوى تعليمية إقليمية ذات تصنيفات عالمية، تراجع الدول الأفريقية والعربية عن إرسال بعثات لمصر، واستبدالها بمؤسسات التعليم الأمريكية، والروسية، والصينية، والتركية (محمود المهدي: ٢٠١٨، ١٣١).

لذا لم سعت مصر لاستعادة قوتها الناعمة، وهيمنتها على الدول الأخرى من خلال تطوير وتحسين منظومة التعليم العالي؛ لجذب الطلاب الدوليين تَمَثَّل ذلك في: زيادة الكليات بالجامعات الحكومية من (٣٩٢) إلى (٤٥٠) بواقع ٥٨ كلية بزيادة ١٤.٦% وبتكلفة قدرها ٩ مليارات جنيه، وزيادة الجامعات الحكومية من (٢٣) إلى (٢٤) جامعة؛ وذلك بإضافة جامعة العريش بتكلفة قدرها ٢٥٠ مليون جنيه، استكمال مقومات فروع بعض الجامعات كفرع جامعة الإسكندرية بمطروح، وأسيوط بالوادي الجديد تمهيداً لاستقلالهما، وزيادة عدد البرامج الجديدة بالجامعات الحكومية من (١١٨) إلى (١٧١) بواقع (٥٣) برنامجاً بنسبة ٤٥%: <http://portal.mohe.gov.eg/ar-eg/Pages/Higher-education-in-numbers.aspx>

كما يشير تقرير (وزارة التعليم العالي: ٢٠١٤، ٢: وزارة التعليم العالي: ٢٠١٧ - ٢٠١٨) إلى:

«تعريف الطلاب الوافدين (الدوليين) إلى أنهم "الطلاب المقيدون بإحدى مؤسسات التعليم العالي ويحملون جنسيات أخرى غير الجنسية المصرية".

«هناك تفاوت في أعداد الطلاب الوافدين؛ حيث وصل عددهم عام ٢٠٠٨ إلى (٤١) ألف طالب، ووصل عام ٢٠١٠ إلى (٤٩) ألف طالب، ثم انخفض عام ٢٠١٢ ليصل إلى (٢٠) ألف طالب، ثم عاود الارتفاع عام ٢٠١٤ ليصل إلى (٤٨) ألف طالب، ثم وصل عام ٢٠١٧ م - ٢٠١٨ م إلى (٦٧١٠٢) طالباً، بواقع (٨٣٧٦) طالباً بالمرحلة الأولى، و(١٤٢٠٣) بالمرحلة الثانية لهذا العام.

«وجرى إعلان النتائج لـ ١٢ ألفاً و٧٠٤ طلاب وافدين من حوالي (٨٠) جنسية مختلفة؛ مثل الكويت، وفلسطين، وسوريا، والسودان، وجنوب السودان، والسعودية، والأردن، والعراق، واليمن، والصومال، والمغرب، وتشاد، والبحرين، وبنجلاديش، وأريتريا، وأفغانستان، والصين وجزر القمر، وموريتانيا، وماليزيا، وجيبوتي، وليبيا، ونيجيريا، وعمان، والإمارات، وبوروندي، وأمريكا، وإثيوبيا، وكندا، ومالايو، والهند، ولبنان، وإنجلترا، والجزائر، وكينيا، ومالي، وكازخستان، والكاميرون، وتونس، والنيجر، ورواندا، وغينيا، كوناكري، واندونيسيا، وإيران، وتركيا، والسويد، والكونغو الديمقراطية، وأوغندا،

وقطر، وموريشيوس، والفلبين، وتنزانيا، وأفريقيا الوسطى، والدنمارك، وألمانيا، وانغولا، وأوكرانيا، وبتسوانا، والنمسا، واليابان، وجورجيا، واليونان، وأستراليا، وإيطاليا، وأذربيجان، وأفريقيا الوسطى، واسبانيا، وبوركينا فاسو، وهولندا، وفيتنام، وليبريا، ومدغشقر، وألبانيا، وأزبكستان، والنرويج.

◀ يلتحق الطلاب الوافدون بالجامعات الحكومية بنسبة (٣٦٪) ثم جامعة الأزهر بنسبة (٣٣٪)، فالجامعات الخاصة بنسبة (١٩٪).

◀ أضاف التقرير أنه ارتفع عدد الطلاب الملتحقين بالكليات العملية بنسبة ٦٠٪ (الطب، وطب الأسنان، والصيدلة، والهندسة)، وأنه من المقرر إعلان نتيجة المقبولين بالمرحلة الثالثة للطلاب الوافدين خلال الفترة المقبلة، لافتاً أنه تم فتح باب القبول بمرحلة الدراسات العليا بالجامعات والمعاهد المصرية للعام الدراسي ٢٠١٨ - ٢٠١٩.

وتسعى وزارة التعليم العالي إلى تحسين أداء العمل لجذب أكبر عدد ممكن من الطلاب الدوليين؛ حيث أشار تقرير وزارة التعليم العالي لعام ٢٠١٨م إلى:

◀ تم الانتهاء من أعمال تطوير مبنى الإدارة المركزية للطلاب الوافدين بمقر الوزارة بحي السفارات بمدينة نصر، والذي يسمح بتقديم خدمات مميزة للوافدين، وتوفير أماكن للقراءة والدراسة والترفيه، والبحث على الإنترنت، والاستفادة من بنك المعرفة المصري في البحث والاطلاع، وكذلك تطوير مركز اللغة العربية لغير الناطقين بها؛ لتقديم دورات متخصصة في تعليم اللغة العربية للدبلوماسيين والطلاب والباحثين.

◀ خطة الوزارة في تدريب العاملين بإدارات الوافدين، ورفع كفاءتهم في التعامل مع الطلاب الوافدين، وذلك بالتعاون مع المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية، مشيراً إلى خطة أنشطة الطلاب الوافدين خلال الفترة المقبلة، والتي تشمل العديد من الفعاليات؛ منها: تنظيم مؤتمر دولي للطلاب الوافدين المتفوقين والخريجين، وكذلك تنظيم الأسبوع الجامعي للطلاب الوافدين بالتعاون مع معهد أعداد القادة بالوزارة.

◀ اتخذت جميع الإجراءات اللازمة لميكنة جميع المعاملات المالية المتعلقة بإدارة شؤون الطلاب الوافدين خلال الفترة المقبلة، وتذليل المعوقات التي تواجههم بالتنسيق المباشر مع الجامعات، ووحدات رعاية الطلاب الوافدين، وأنه من المقرر إطلاق خط ساخن لتلقي جميع شكاوى الطلاب وتذليلها بشكل فوري.

#### • المحور الثالث: تدويل التعليم كقوة ناعمة في بعض الخبرات العالمية:

سوف يتم عرض خبرة كل من الصين، والمملكة المتحدة في تدويل التعليم العالي كقوة ناعمة؛ حيث يرجع عرض خبرة الصين إلى أن الصين بعد أن كانت من أكبر الدول المصدرة للطلاب الدوليين، أصبحت في فترة قصيرة من أكبر الدول المضيفة للطلاب الدوليين؛ مما عزز من قوتها الناعمة، كما يرجع

عرض خبرة المملكة المتحدة إلى حصولها على المركز الأول في التقرير العالمي للقوة الناعمة لعام ٢٠١٨م.

### • أولاً: تدويل التعليم العالي كقوة ناعمة في الصين:

أصبحت التجارة في خدمات التعليم العالي ذات شعبية متزايدة في آسيا، ولا يرجع ذلك فقط إلى توليد دخل وطني إضافي ولكن أيضاً لتأكيد القوة الناعمة في العالم شديد المنافسة، فعلى مدى العقود الماضية حقق تدويل التعليم العالي في الصين إنجازات كبيرة، وأسهم في التحول الحالي للنظام الصيني إلى واحد من أكبر النظم الواعدة في العالم؛ ولمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين هدفت الصين إلى تحويل الجامعات الصينية إلى جامعات عالمية، وإنشاء مراكز بحثية جديدة بهدف استقطاب الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس من دول العالم إلى الجامعات الصينية (RUI:2014,158).

حيث تستخدم الصين تدويل التعليم العالي الموجه نحو الخارج؛ لتحسين الحالة والصورة؛ حيث تعتمد الصين على ثلاثة أبعاد رئيسية لتحسين صورتها العالمية هي: دبلوماسياتها الثقافية القائمة على التعاون الصيني الأجنبي، والتي تتمثل في "معاهد الكونفوشيوس"، والمساعدات الإنمائية الدولية في التعليم العالي، وتجنيد الطلاب الدوليين على مستوى التعليم العالي، فمنذ أواخر الثمانيات سعت الصين إلى تنمية القوة الناعمة بها، باعتبارها سياسة مخططة بشكل منهجي؛ حيث تتوقع الصين تعزيز قوتها الناعمة من خلال التبادل التعليمي، والتعاون مع الدول الغربية الغنية، في حين تتحقق تفاعلات الصين مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في التعليم العالي من خلال "منجزون هادثون" (RUI:2012,497).

حيث شهد تدويل التعليم العالي في الصين تحولاً كبيراً نحو تدويل التعليم العالي بالخارج بدلاً من تدويل التعليم العالي نحو الداخل من خلال:

« استخدام الصين استراتيجية سياسية فعالة لتوسيع نفوذها العالمي، وهي إنشاء "معاهد الكونفوشيوسية" في جميع أنحاء العالم، والتي تقوم على أساس شراكة بين مؤسستين أكاديميتين واحدة أجنبية وواحدة صينية، وعادة ما يتم إنشاؤها داخل الجامعات الأجنبية لتوفير تعليم اللغة والثقافة الصينية، وتنظيم أنشطة التبادل الثقافي وداخل الجامعات الأجنبية الشريكة، لنشر تعليم الماندرين، وتعزيز المعرفة، والعاطفة عن الثقافة الصينية حول العالم، بالإضافة إلى أن التعليم العالي يلعب دوراً هاماً في تحقيق الصين لحلم آسيا والمحيط الهادي، الذي يتضمن "إحياء طريق الحرير القديم، وتطوير طريق الحرير البحري، وتوظيف الطلاب الدوليين من البلدان النامية والواقعة على طول طريق الحرير، فباكتساب هؤلاء الطلاب معرفة أفضل باللغة الصينية عن المجتمع، والثقافة، والسياسة الصينية سوف يقدرّون وجهات النظر

والمصالح الصينية؛ حيث تم افتتاح أول معهد كونفوشيوس في "سيول" عام ٢٠٠٤م، ومنذ ذلك الحين تم فتح المعاهد في مدن ستوكهولم، بيرث، نيروبي، لتصبح (١٢٠) معهد في (٥٠) دولة وإقليم حول العالم عام ٢٠٠٦م، ثم (٤٧٥) معهد في (١٢٠) دولة عام ٢٠٠٩م، ثم (٥٢٠) معهد عام ٢٠١٨ في (١٤٣) دولة وإقليم، ويجري دمج معاهد الكونفوشيوس بالجامعات الرائدة في جميع أنحاء العالم (Wu:2019,90).

كما بذلت الحكومة الصينية جهوداً جادة في تطوير التعليم العالي عبر التنوع في تعلم الطلاب؛ لتعزيز القوة الناعمة للصين، فلقد التزمت الصين بالمساهمة في تنمية الإنسان والموارد في أفريقيا اعتباراً من عام ٢٠٠٣، لأكثر من ٦٠٠٠ أفريقي، منح دراسية لأكثر من ١٥٠٠ طالب أرسلت الصين ١٠ فرق من الخبراء وأطلقت ١٤ ورشة عمل في البلدان الأفريقية لتغطي علوم المكتبات، إدارة الملفات، علم الآثار، علم الأحياء، الألعاب البهلوانية، المساعدات الفنية، الزراعة، الهندسة، أبرمت عقود لدعم مشاريع علاج مرضى الإيدز (Jiang:2014,172).

تشدد وثيقة السياسات الأخيرة "المخطط الوطني لإصلاح التعليم والتنمية على المدى المتوسط والطويل ٢٠١٠ - ٢٠٢٠م على تحديد الأهداف الشاملة للتدويل، والتعجيل بتدويل التعليم العالي في الصين، والتوسع في أعداد الطلاب الدوليين وأصولهم؛ لتعزيز الوضع العالمي للأمة الصينية، وقدرتها التنافسية في مجال التعليم، وزراعة موظفين دوليين على داريه جيدة بالصين، ويتعاملون معها بصداقة، وبحب، وعاطفة نتيجة للاستجابات العاطفية التي تولدها المعرفة بداخلهم (Hanban:2013,2).

قامت الحكومة الصينية بالاهتمام بالمنح والبعثات الدراسية من خلال إنشاء مجلس المنح الدراسية الصيني (CSC) ليتولى نظام الطلاب الدوليين، ومن خلاله تم أعداد الكوادر البشرية في مجالات العلوم، التكنولوجيا، التعليم، وغيرها مما أدى إلى تعزيز العلاقات السياسية الخارجية بين الصين والدول الطلاب الدوليين؛ حيث تستخدم الصين المنح الدراسية كأداة لإقامة علاقات ثقافية، واقتصادية، وتجارية مع شعوب العالم، واهتمت بتصدير برامجها ومناهجها من خلال استراتيجية "الذهاب للعالمية" لتعزيز القوة الناعمة الصينية دولياً، كما تتبنى الصين العديد من برامج التبادل واتفاقيات التعاون بينها وبين العديد من الدول الأخرى؛ مثل: استراليا، أمريكا، نيوزيلندا، اليابان، كوريا، سنغافورة، ماليزيا، تايلاند، باكستان، الهند، إيران، المملكة العربية السعودية، جنوب أفريقيا، مصر. (Tian:2018,250)

الأساس الاقتصادي الواضح لدى الجهات الفاعلة الرئيسية في سوق الطلاب الدوليين أقل تشديداً في الصين على الرغم من مساهم الاقتصاد العالمي في نحو ٩٠% من الطلاب الأجانب في الصين في دفع الرسوم الخاصة بهم وتكاليف



المعيشة بدلاً من الاعتماد على المنح الدراسية، ويرجع تخفيض الصين لتلك التكاليف كجزء من تسويق التعليم العالي الصيني، كما أنشأت الصين عده مجالس ووحدات تتولى إدارة الطلاب الوافدين منها قسم التعاون، والتبادل الدولي، مجلس المنح الدراسية.

وهكذا أثرت السياسات التي اتبعتها الصين في تدويل التعليم العالي، فبعد أن كانت الصين المورد الرئيسي للطلاب الدوليين في جميع أنحاء العالم منذ السنوات الأخيرة من القرن العشرين، أصبحت في الآونة الأخيرة دولة مضيضة رائدة للطلاب الدوليين بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١١؛ حيث ارتفع عدد الطلاب الأجانب في الصين بأكثر من ١٠٪ سنوياً ليصل إلى (٣٧٧،٠٥٤) في عام ٢٠١٤م؛ حيث أصبحت ثالث أكثر دولة شعبية في العالم لطلاب التعليم العالي الدولي بعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، واحتلت الجامعات الصينية ترتيب متقدم في التصنيفات العالمية للجامعات، فاحتلت المركز ٥٧ في تصنيف شنغهاي لعام ٢٠١٧م، وهذا التوسع في الالتحاق الدولي تم اتباعه بنشاط كمبادرة سياسة الحكومة الصينية؛ حيث تنمشتا ميمتها النسبة في حذب أكثر من (٥٠٠٠٠٠) طالب بحلول عام ٢٠٢٠م، (Nabi & Sheikh, 2016, 40)، بالإضافة إلى ذلك تتمثل السياسة الصينية في تحقيق توازن أفضل بين الأصول الإقليمية بين هؤلاء الطلاب الدوليين، لاسيما طلاب شرق آسيا وآسيا الوسطى بدلاً من استهداف طلاب من الدول المتقدمة، وتعكس وجهة النظر هذه استخدام تدويل التعليم العالي كأداة في مبادرة "طريق واحد للحزام الواحد"؛ وذلك لتعزيز نفوذ الصين في المنطقة المجاورة؛ حيث يربط طريق الحرير الصيني بآسيا الوسطى وأوروبا، بينما يربط طريق الحرير البحري بين الصين وجنوب شرق آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط (Li:2017, 12):

« لعبت العوامل الاجتماعية دوراً كبيراً في جذب الطلاب الدوليين للصين؛ منها: الثقافة الصينية المتميزة، الأمان والاستقرار الذي تشهده الصين، انخفاض أسعار الدراسة والمعيشة بها مقارنة بباقي دول العالم، التنوع الكبير، والخيارات الواسعة للبرامج، والتخصصات الأكاديمية المتاحة أمام الطلاب. »  
« استخدام اللغة الإنجليزية في التدريس، إمكانية تسكين الطلاب الدوليين في منازل السكان المحليين.

فتحسين الصين للتعليم أدى ذلك إلى تعزيز قوتها الناعمة، وزيادة شرعيتها ونفوذها الدولي، كما التزمت الصين بصرف ٢٥ مليون دولار أمريكي سنوياً لتدريس اللغة الصينية كأجنبية.

خطط الصين لتدويل التعليم العالي؛ حيث تحول فهم الحكومة الصينية لأهمية تدويل التعليم العالي من الثمانيات من الوعي بالسياق المتغير إلى تبسير المنافسة الاقتصادية، ثم إلى تعزيز الوضع الدولي وتعزيز قوتها الناعمة كما يلي: (Wu:2019, 95-99).

«الخطة الخمسية (١٩٩١- ١٩٩٥): شملت الخطة تشجيع التعاون والتبادل الدولي في التعليم العالي، تحسين معاملة الطلاب العائدين من الخارج، تحسين السياسات المتعلقة بالدراسات الخارجية.

«الخطة الخمسية (١٩٩٦- ٢٠٠٠): شملت استكشاف نماذج جديدة لإدارة الجامعات، وتنفيذ مشروع تطوير أكثر من ١٠٠ جامعة صينية في جامعات الأبحاث رفيعة المستوى.

«الخطة الخمسية (٢٠٠١- ٢٠٠٥): استيراد الصين موارد التعليم الأجنبية واستخدامها، وجذب المواهب والعائدين من الخارج، دعم الدراسات الخارجية، تعزيز التبادل الدولي، وتشجيع توظيف المواهب الصينية في الخارج لإصلاح نظام التوظيف، وتطوير عالم الصين الخاص، تعزيز مكانة الجامعات الصينية من حيث التدويل.

«الخطة الخمسية (٢٠٠٦- ٢٠١٠): شملت أهمية توظيف الصينيين العائدين اجتذاب المواهب الخارجية، دعم التعاون الصيني الأجنبي في إدارة المدارس، تشجيع اللغة الصينية باعتبار اللغة الثانية في الخارج، وبذلك بدأت الصين في تشكيل تدويل التعليم الموجهة نحو الخارج.

«الخطة الخمسية (٢٠١١- ٢٠١٥): هدفت تطوير جامعات عالمية المستوى، وإنشاء مراكز للابتكار العلمي والتكنولوجي ذات التأثير العالمي، إنشاء معامل مشتركة صينية أجنبية.

«الخطة الخمسية (٢٠١٦- ٢٠٢٠): تهدف إلى تعزيز التعاون بين الصين وبلدان البحث والتطوير في مجالات التعليم، والعلوم، والتكنولوجيا، والثقافة، وحماية البيئة، والصحة، والطب الصيني، وبناء مجتمع تعليمي من خلال تبادل الموارد التعليمية عالية الجودة، إنشاء منحة حكومية، تحسين آلية الاعتراف المتبادل للمؤهلات الأكاديمية، تعزيز التبادل الطلابي والعلمي، تشجيع الجامعات الصينية على إنشاء مؤسسات مشتركة في الخارج.

مما سبق يتضح أن الصين اهتمت بتدويل التعليم العالي من خلال تعجيل تدويل التعليم العالي في الخطط السياسية لها منذ الثمانينات وحتى عام ٢٠٢٠م، وقامت باتخاذ العديد من الإجراءات لتدويل التعليم الصيني من خلال زيادة المنح الدراسية، وتزايد البعثات الدراسية، وتأسيس لبرنامج الحراك الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس والطلاب، والتسويق لاستقطاب الطلاب الدوليين، وتصديرها لمناهجها وجامعاتها وبرامجها خارج الحدود، وبالتالي فإن أي محاولة لاستخدام التعليم العالي كقوة ناعمة لا يتم إلا من خلال توفير تعليم عالي الجودة.

حيث استفادت الصين من تدويل التعليم العالي الذي لعب دوراً حيوياً في تعزيز القوة الناعمة للصين من خلال تعزيز العلاقات الخارجية والسياسية بين

الصين والدول الأخرى، بالإضافة إلى زيادة شعبيتها، وتعزير تواجدها العالمي، ويمكن لمصر الاستفادة من تجربة الصين في تطوير تدويل التعليم العالي لكي يعزز من قوة مصر الناعمة.

### • ثانياً: تدويل التعليم كقوة ناعمة بالمملكة المتحدة:

احتفظت المملكة المتحدة بالمرتبة الثانية للدولة الأكثر شعبية في جذب الطلاب الدوليين بعد الولايات المتحدة الأمريكية، كما حصدت المركز الأول في تقرير القوة الناعمة العالمي ٣٠ لعام ٢٠١٨م، ويعتبر موقع المملكة المتحدة في سوق التعليم العالي نتاجاً لعدد من العوامل؛ منها (Lomer:2017,582-590):

« أنشأت الشبكة الإمبراطورية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تدفقات من المستعمرات إلى بريطانيا في شكل تدريب بيروقراطي وتلقين ثقافي لنخبة أصيلة، وبذلك يمكن اعتبار سمعة المملكة المتحدة للتعليم العالي بمثابة تأثير متبقى لهذه القوة الرمزية.

« اللغة الإنجليزية والتي تُعتبر نقطة جذب لكثير من الطلاب الدوليين.

« ارتفاع عدد الطلاب الدوليين المنتقلين دولياً؛ حيث حافظت المملكة المتحدة على حصتها في أعداد الطلاب الدوليين بما يتناسب تصاعد السوق، كما يرجع الارتفاع هذا في عدد الطلاب الدوليين إلى النمو الديموغرافي والاقتصادي، وزيادة النافس على الوضع الاجتماعي في البلدان النامية؛ مثل: الصين، والهند.

« تتشكل المدن في بريطانيا حسب جامعاتها التي تقوم بدور محوري في حياة الأشخاص، وعلى أساسها يتم ترتيب وضع المدينة والحياة الاجتماعية، والتجارية فيها، ما يدل على عمق التعليم العالي لديهم.

« يسهم قطاع التعليم العالي في المملكة المتحدة بأكثر من ٦٠ مليار جنيه إسترليني سنوياً في اقتصاد البلاد.

« مؤسسات التعليم العالي بالمملكة المتحدة مزدهمة بالطلاب الدوليين؛ حيث يأتون من أكثر من ٢٠٠ دولة في مقدمتها: الصين، نيجيريا، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية، ويضخون مبلغاً وقدره ٤.٥ مليار جنيه إسترليني.

« لتدويل التعليم أبعاد تسويقية حضارية يدرك أهميتها المسئولون عن سياسة التعليم العالي في المملكة المتحدة.

« جامعات التعليم العالي بالمملكة المتحدة هي كيانات نظامية مستقلة عن الحكومة البريطانية؛ فلا تديرها، ولا تملكها، بل تشترك في مجالس مع هيئات حكومية تحدد اتجاهها الاستراتيجي، وتراقب سلامة أوضاعها المالية ومدى فعالية أدائها، وبذلك تتميز الجامعات بالاستقلالية والسمعة الواسعة.

تمتلك المملكة المتحدة مجموعة من السياسات بشأن الطلاب الدوليين، تشمل التقاطعات بين السياسة الاقتصادية، والثقافة، والتكنولوجيا، والتعليم، والسياسة الخارجية، واتخذت إجراءات؛ مثل قرار ١٩٧٩م بفرض رسوم التكلفة الكاملة. ثم تطورت سوق التعليم العالي الدولية، وتكثفت في السبعينيات مع التوسع السريع في أعداد الطلاب، ومع إطلاق مبادرة رئيس الوزراء توني بلير (PMI)، لتوظيف المزيد من الطلاب الدوليين، كانت هذه المبادرات المؤشر لسعي المملكة المتحدة لوضع سياسة متماسكة حول الطلاب الدوليين، وقد حدد التغيدات في التأشيرات والمنح الدراسية والتسويق (Coryell & Nguyen: 2012,89)، ثم توقيع اتفاقية السوربون عام ١٩٩٨م والتي هدفت إلى إعادة النظر في النظام الأوروبي للتعليم، والذي وقعه كلا من وزراء التعليم بفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وإيطاليا، ثم اتفاقية "بولونيا" عام ١٩٩٩م، والتي وقعها وزراء التعليم الأوروبي، والتي تهدف إلى أكبر عملية إصلاح في التعليم الأوروبي؛ حيث نصت الوثيقة على: تسهيل التنقل للطلاب والباحثين بين الجامعات الأوروبية، دعم التعاون والبحث العلمي المشترك، اعتماد أنظمة موحدة لقياس التحصيل العلمي للطلاب، وبذلك اتجهت الدول إلى إعادة هيكلة نظامها التعليمي لكي يتلاءم مع تحقيق الأهداف المنشودة. (Luxon&Peelo:2009,55)

وفي عام ٢٠٠٣م أعلن وزير الدولة للتعليم عن نشر "الكتاب الأبيض"، "مستقبل التعليم العالي"، والذي حدد خطط الحكومة للإصلاح الجذري والاستثمار في الجامعات وكليات التعليم العالي؛ حيث شجع الكتاب الأبيض الجامعات على تحقيق المزيد من الحرية من أجل الوصول إلى المزيد من مصادر التمويل، ثم بدأت المرحلة الثانية من مبادرة (PMI) مبادرة التعليم الدولي بتعزيز تجنيد الطلاب الدوليين، وخلق الشراكات، وزيادة التعليم الوطني، ثم شهدت انتخابات عام ٢٠١٠م لحكومة الائتلاف تغييرات في سياسة الهجرة، والتي أثرت على الطلاب الدوليين، وشددت شروط التنظيم والدخول في حملة شاملة لتخفيض أرقام الهجرة الصافية عام ٢٠١٣؛ حيث نشر الائتلاف استراتيجية التعليم الدولية (IES)، والتي تقدر وجود الطلاب الدوليين للمساهمة الضخمة التي يقدمونها اقتصادياً وتعليمياً وثقافياً للمملكة المتحدة، والتي لانزال سارية المفعول؛ حيث تركز على قيمة الطلاب الدوليين، كما تمنح امتيازات من الصادرات التعليمية؛ مثل: المطبوعات، والتكنولوجيا (Trahar & Hyland:2011,628).

وتعزز المملكة المتحدة قوتها الناعمة من خلال جذب أعداد كبيرة من الطلاب الدوليين لزيادة نفوذها في الدبلوماسية العالمية؛ حيث يُعتبر الخريجون الدوليون من التعليم البريطاني أكثر اطلاعاً وتقديراً للقيم البريطانية، ويروجون لبريطانيا في جميع أنحاء العالم، كما يمكن للطلاب الدوليين زيادة تأثير المملكة المتحدة في الخارج لأنهم يتعاطفون مع مصالح المملكة المتحدة، بالإضافة

للمكاسب المالية وتحسين السمعة، والمعرفة والتقدير المتزايد لبريطانيا وثقافتها وقيمتها؛ حيث يُنظر لتدويل التعليم العالي بالمملكة المتحدة باعتباره أداة سياسية لبناء علاقات دبلوماسية لمصلحة المملكة المتحدة، كما يُعتبر التعليم طريقة يمكن من خلالها للمملكة المتحدة التأثير على الحكومات الأخرى؛ فالطلاب الدوليون يُنظر إليهم كمصدر للقوة الناعمة، ويتيحوا فرصة لإيصال القيم البريطانية في الخارج، فهم سفراء غير رسميين ودعاة على المدى الطويل للمملكة المتحدة.

لقد تبنت خطابات السياسة البريطانية الخاصة بالطلاب الدوليين مفهوم "ناي" عن القوة الناعمة عند اقتراح توظيف الطلاب لتعزيز القوة الناعمة في المملكة المتحدة؛ حيث تستجيب الحكومة للنمو الاقتصادي، وتوسع النفوذ السياسية في الجنوب والشرق من خلال تعزيز العلاقات مع قوى الغد؛ لزيادة الرخاء والأمن في بريطانيا، وبناء علاقات مع القوى الناشئة، ويتم ذلك من خلال التعليم، وتعمل المملكة المتحدة على زيادة قوتها الناعمة من خلال تدويل التعليم العالي (Li&Roberts:2012, 113):

- « إنشاء شبكة من الخريجين الدوليين في مناصب ذات نفوذ في جميع أنحاء العالم يمكنهم الترويج لأهداف السياسة الخارجية البريطانية.
- « برامج المنح الدراسية، والتي توجه إلى الطلاب الذين يعتقد أنهم سيصبحون قادة وصناع قرار في المستقبل، والذين يعتبرون سفراء للمملكة المتحدة.
- « الاهتمام بالطلاب الدوليين الذين يتم تمويلهم ذاتياً؛ حيث يكونون من الطبقة المتوسطة، أو العليا ذات الخلفيات التعليمية القوية ويشغلون مناصب رفيعة المستوى.
- « بناء علاقات سياسية غير رسمية، وتنمية التعاطف مع مختلف سكان الدول، وتعزيز العلاقات الثقافية الدولية.
- « بناء الشراكات التعاونية بين الجامعات البريطانية ومختلف جامعات العالم.
- « تجنيد الطلاب الدوليين حتى يكونوا سفراء غير رسميين لبريطانيا في بلدانهم، إنشاء شبكة من الخريجين الدوليين في مناصب ذات نفوذ في جميع أنحاء العالم يمكنهم الترويج لأهداف السياسة الخارجية البريطانية.
- « الاهتمام بالطلاب الدوليين الذين يتم تمويلهم ذاتياً؛ حيث يكونون من الطبقة المتوسطة، أو العليا ذات الخلفيات التعليمية القوية، ويشغلون مناصب رفيعة المستوى.

ولقد أبدى الطلاب الدوليون بالمملكة المتحدة إيجابية في تجربتهم بالتعليم البريطاني، وأن خبراتهم ومواقفهم تغيرت تجاه المملكة المتحدة، ولكن ليس كل الطلاب الدوليين سيصبحوا ممثلين سياسيين أو اقتصاديين رئيسيين، فمنهم من

لا يغيرون وجهات نظرهم بشكل كبير أثناء دراستهم، ومنهم من يشكل علاقات دائمة وعلاقات شخصية مع بريطانيا، والشعب البريطاني، والبعض الآخر قد يشكل علاقات في المقام الأول مع الطلاب الدوليين الآخرين والمواطنين المشاركين.

### • ثالثاً: أوجه الاستفادة من خبرات الصين والمملكة المتحدة في تدويل التعليم العالي كمدخل لتعزيز القوة الناعمة بمصر:

من خلال عرض خبرات كل من الصين والمملكة المتحدة في تدويل التعليم العالي؛ لتعزيز القوة الناعمة، يمكن لمصر الاستفادة من تلك الخبرات في:

« إنشاء معاهد مصرية على غرار معاهد الكونفوشيوسية الصينية بكل الجامعات في أنحاء العالم؛ لنشر الثقافة المصرية، والترويج لمصر.

« زيادة عدد المنح الدراسية والبعثات، من خلال عقد شراكات مع جامعات أجنبية، وزيادة التبادل بين تلك الجامعات.

« خفض الرسوم والتكاليف للطلاب الوافدين حتى يكون عامل جذب لهم دون الدول الأخرى.

« التنوع في البرامج التي تقدمها الجامعات المصرية أمام الطلاب الوافدين لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الطلاب.

« التعاون بين جميع مؤسسات الدولة بمصر الاقتصادية، والسياسية، والتعليمية، والاجتماعية؛ للترويج لمصر ولقوتها الناعمة؛ لجذب الطلاب الدوليين.

« إنشاء شبكات للتواصل مع الطلاب الدوليين بعد تخرجهم، لمواصلة ترويجهم لمصر وسياساتها الخارجية في بلادهم، باعتبارهم سفراء غير رسميين.

« الاهتمام بتحسين التصنيفات الدولية للجامعات المصرية، والتي تؤثر بشكل كبير على مدى استقطاب الطلاب الدوليين.

### • المحور الرابع: التصور المقترح:

في ضوء الإطار النظري، وعرض للدراسات السابقة وخبرات بعض الدول، يمكن وضع تصور مقترح لتدويل التعليم العالي كمدخل لتعزيز القوة الناعمة لمصر من خلال:

### • أولاً: منطلقات التصور المقترح:

يعتمد التصور المقترح على مجموعة من المرتكزات للتوصل إلى تعزيز القوة الناعمة لمصر من خلال تدويل التعليم العالي منها:

« يُعد التعليم العالي مورداً رئيساً للقوة الناعمة، ويمثل (١١.٦%) من مؤشرات القوة الناعمة الموضوعية.

« انتشار مصطلح القوة الناعمة في الخطابات الرسمية للقيادات السياسية.

« تعتمد القوة الناعمة على استخدام الجذب والإقناع.

« الدور الذي يلعبه تدويل التعليم العالي في تعزيز القوة الناعمة للدولة.

- « يلعب تدويل التعليم دور مزدوج في تحقيق مصالح الدول؛ حيث يُشكل فكر وعقلية القادمين بثقافتهم وقيمها، وفي المقابل يلعب الوافدون بسلوكهم وأفكارهم دوراً في تسويق ثقافة وقيم وقضايا بلادهم.
- « انطلاقة مصر لتعزيز قوتها الناعمة في القارة السمراء بعد تولي مصر رئاسة الاتحاد الأفريقي.
- « القوة الناعمة هي الأقل كلفة، والأكثر فعالية اليوم، وكل ما يصرف في مواردها أفضل مما يصرف في مجالات القوة الصلبة العسكرية.
- « يحقق تدويل التعليم إلى تحقيق المنافسة الدولية بجميع أنواعها.

#### • ثانياً: فلسفة التصور المقترح:

- تنبع فلسفة التصور المقترح من:
- « تدويل التعليم العالي إحدى الآليات الهامة لتعزيز القوة الناعمة.
- « يرضى التدويل الطابع الدولي على التعليم العالي.
- « يعزز التدويل إقامة شراكات جامعية دولية لأغراض البحث، وتبادل الطلاب، وتعزيز بناء القدرات المعرفية الوطنية.
- « يكفل التدويل توفير فرص متكافئة للانتفاع بالتعليم العالي، واحترام التنوع الثقافي، والسيادة الوطنية.
- « يعزز تدويل التعليم من انتشار ثقافة الدولة المضيئة، وزيادة شعبيتها.
- « يحقق تدويل التعليم العالي مصادر أكثر تنوعاً لإيجاد الباحثين المرموقين، وإنتاج معارف رفيعة المستوى على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

#### • ثالثاً: آليات التصور المقترح:

- يقوم التصور المقترح على تفعيل تدويل التعليم العالي لتعزيز القوة الناعمة لمصر، من خلال مساهمة تدويل التعليم العالي في تعزيز القوة الناعمة لمصر، من خلال تبني مجموعة من الآليات على المستوى الحكومي، مستوى البيئة، إجراءات عامة على النحو التالي:

- آليات مرتبطة بالسياسات الحكومية لدعم تدويل التعليم العالي كقوة ناعمة:
- « تبني الحكومة المصرية لآلية واضحة؛ لتحديد مواردها من القوة الناعمة، والعمل على كيفية تعزيزها.
- « تطوير السياسة الخارجية لمصر مع الدول الأخرى لتعزيز التبادل الثقافي بين البلدين.
- « تبني الحكومة لاستراتيجية التغيير المؤسسات المنتجة للقوة الناعمة؛ حتى يكون لديها تأثير في المحيط العربي والأفريقي والعالمي.
- « الدعم السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي من الحكومة لتدويل التعليم العالي.
- « الحد من الإجراءات البيروقراطية والمركزية في إجراءات وسياسة قبول الطلاب الدوليين.

- ◀ تحسين البنية التحتية لمنظومة التعليم العالي وتطويرها وفق التقارير العالمية للقوة الناعمة.
- ◀ تطوير السياسات الخارجية لمصر لزيادة التبادل والتعاون في مجال تدويل التعليم العالي.
- ◀ إصدار القوانين والتشريعات التي تساعد على تدويل التعليم العالي.
- ◀ وضع تدويل التعليم العالي ضمن السياسات العامة للدولة.
- ◀ توفير مزيد من الحرية والاستقلالية للجامعات المصرية لصياغة أهدافها، ورؤيتها، ورسالتها بصورة أكثر مرونة.
- ◀ بناء خطة استراتيجية لتطوير تدويل التعليم العالي داخل الجامعات المصرية.
- ◀ تطبيق آلية متطورة لمتابعة مستوى تدويل التعليم العالي بالجامعات تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بمنظومة التعليم العالي لإعطائها مزيد من الحرية والمرونة.
- آليات مرتبطة بخلق بيئة داعمة لتدويل التعليم العالي كقوة ناعمة:
- ◀ نشر مفهوم القوة الناعمة بين المؤسسات المختلفة داخل الدولة، والتعريف بأهميتها في تحسين وضع مصر العالمي.
- ◀ توفير بيئة تعليمية محلية داعمة للبحث العلمي، والابتكار، والتميز في المجالات المختلفة.
- ◀ الترويج للتعليم المصري، والبرامج والتخصصات التي تقدمها الجامعات.
- ◀ التنوع في البرامج والتخصصات التي تقدمها الجامعات المصرية، والتركيز على التخصصات الحديثة.
- ◀ غرس البعد الدولي في جميع مقررات ومناهج التعليم؛ لإعداد خريجين على مستوى عالمي.
- ◀ زيادة عدد المنح والبعثات الدراسية التي تقدمها الجامعات المصرية.
- ◀ التسويق للجامعات المصرية من خلال المواقع الإلكترونية المختلفة.
- ◀ توفير الاستثمارات اللازمة لتدويل التعليم بمشاركة مؤسسات المجتمع المعنية بالأمر.
- ◀ الاهتمام بالمبعوثين باعتبارهم مورد ثقافي لزيادة شعبية مصر ومكانتها بالخارج.
- ◀ الحد من هجرة العقول المصرية المهاجرة وخاصة التي انتهت برامج التبادل الأكاديمي للعودة إلى مصر والاستفادة منهم في تطوير التعليم.
- ◀ حصول الجامعات المصرية على الاعتراف الدولي للمؤهلات العلمية لديها.
- ◀ رفع كفاءة العاملين بمراكز الوافدين للتعامل مع الطلاب الوافدين.
- ◀ عقد مؤتمرات بحثية دولية للترويج للتعليم العالي المصري.



- ◀◀ تسهيل الخدمات الاستشارية للطلاب الدوليين من (تأشيرات، الإقامة، وسائل لواصلات....)
- ◀◀ التوسع في التعليم العالي وفقاً لاحتياجات سوق العمل المحلى والعالمى.
- ◀◀ إنشاء خط ساخن لتلقى شكاوى الطلاب الدوليين وحلها.
- ◀◀ استخدام الحضارة المصرية وموقعها المتميز للترويج لجذب الطلاب الدوليين.
- آليات مرتبطة بإجراءات عامة لدعم تدويل التعليم العالى كقوة ناعمة:
- ◀◀ إنشاء جامعات مصرية في أماكن ذات جذب للطلاب الدوليين بمصر.
- ◀◀ إنشاء معاهد على غرار معاهد الكونفوشيوسية الصينية بالجامعات بالخارج لنشر الثقافة المصرية.
- ◀◀ إنشاء وحدات لمتابعة الطلاب الدوليين بعد تخرجهم؛ لضمان تأييدهم للسياسة الخارجية لمصر.
- ◀◀ تعزيز حراك الطلاب المصريين من خلال تصميم برامج ثقافية دولية؛ لتعريفهم بثقافات المجتمعات الأجنبية.
- ◀◀ إنشاء مراكز ومعاهد داخل الجامعات الأجنبية لتعليم اللغة العربية، ودراسة الثقافة والتاريخ المصري.
- ◀◀ تسهيل حراك أعضاء هيئة التدريس بين الجامعات المختلفة؛ لاكتساب الخبرات البحثية في مجال التعليم.
- ◀◀ تطوير شبكات التواصل الاجتماعي والمعلومات؛ للتعريف بمصر والثقافة المصرية؛ لجذب الطلاب الدوليين.
- ◀◀ خفض المصروفات والرسوم الدراسية للطلاب الدوليين كجزء من آلية جذب الطلاب الدوليين لمصر.
- ◀◀ التسويق الجيد للتعليم العالى المصري من خلال المراكز الثقافية، السفارات بالخارج، المواقع الإلكترونية وغيرها.
- ◀◀ إنشاء مجلس للمنح الدراسية لتعزيز العلاقات الثقافية بين مصر ودول الطلاب الدوليين.
- ◀◀ التوسع في إنشاء جامعات مصرية مماثلة للجامعات الدولية.
- ◀◀ تجنيد الطلاب الدوليين حتى يكونوا سفراء غير رسميين لمصر.
- ◀◀ تنوع مصادر الدخل والتمويل للجامعات المصرية؛ لزيادة عدد البعثات والمنح الدراسية.
- ◀◀ عقد شراكات استراتيجية بين الجامعات المصرية والجامعات العالمية الرائدة.
- ◀◀ تقديم حوافز مادية لأعضاء هيئة التدريس للمشاركة في الأنشطة والمشروعات الدولية.
- ◀◀ تحسين ضوابط القبول، وتطوير أنظمة قبول الطلاب الدوليين.
- ◀◀ تضمين البعد الدولى بالمنهج الدراسية والبرامج الأكاديمية والعلمية.

◀ تقديم برامج أكاديمية تمنح درجات ثنائية مشتركة بين الجامعات المصرية والجامعات العالم.

◀ عقد بروتوكولات توأمة بين الجامعات المصرية، والعربية، والأجنبية.

• رابعاً: تنفيذ التصور المقترح، ومتابعته، وتقويمه:

يتم تنفيذ التصور المقترح من خلال التهيئة، التنفيذ، المتابعة والتقويم، والتي تتكامل فيما بينها لتفعيل تدويل التعليم العالي كقوة ناعمة لمصر:

• إجراءات التهيئة:

◀ حشد الجهود والإمكانيات المتاحة؛ لمتابعة تنفيذ خطط تدويل التعليم العالي المصري.

◀ الترويج للتعليم المصري وتسويقية في الدول الأخرى؛ لجذب الطلاب الدوليين.

◀ بناء خطة استراتيجية؛ لتطوير تدويل التعليم العالي داخل الجامعات المصرية.

◀ عقد مؤتمرات وندوات؛ للتعريف بالقوة الناعمة المصرية.

◀ حصر جميع موارد القوة الناعمة المصرية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

◀ إقامة معارض دولية لتسويق الخدمات التعليمية المصرية.

◀ استخدام الثقافة المصرية، والسياحية؛ للترويج للقوى الناعمة.

• إجراءات التنفيذ:

◀ تحديد الأدوار لكل من الجهات الفاعلة في تدويل التعليم؛ لتفادي الازدواجية في الأدوار.

◀ تحديد دقيق الأهداف لتدويل التعليم العالي في ضوء تعزيز القوة الناعمة لمصر.

◀ تحديد مصادر التمويل والجهات المساهمة في تدويل التعليم العالي.

◀ تحسين البنية التحتية لمنظومة التعليم العالي وتطويرها وفق التقارير العالمية للقوة الناعمة.

◀ تطبيق آلية متطورة لمتابعة مستوى تدويل التعليم العالي.

◀ تحديث شبكات التواصل بين الجامعات المصرية، والعربية، والأفريقية، والأجنبية.

• إجراءات التقويم والمتابعة:

◀ اشتراك الجامعات، والإدارات المركزية للوافدين في تقويم ومتابعة معدل جذب وتطوير الطلاب الدوليين.

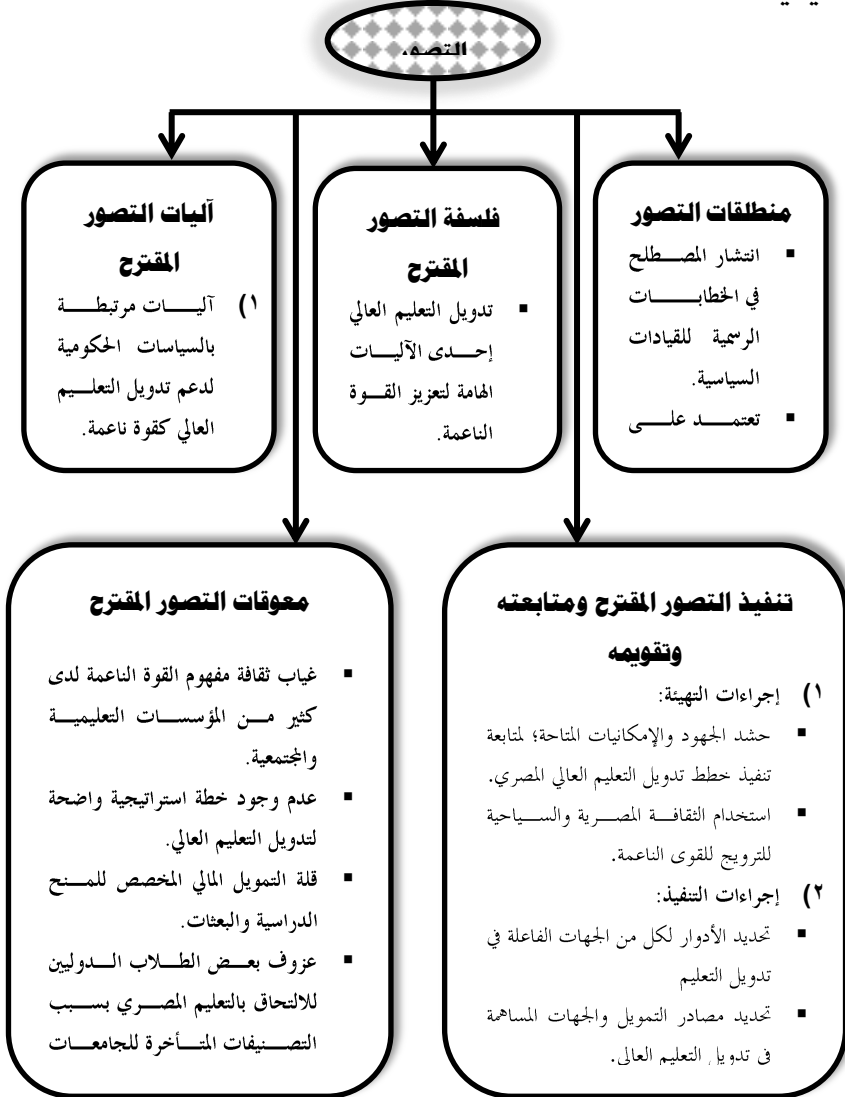
◀ توثيق كل الخطوات التي تقوم بها الدولة لتفعيل تدويل الطلاب، ونشرها على المواقع الإلكترونية الخاصة بالجامعات.

- ◀◀ رصد التجارب والخبرات الرائدة في تدويل التعليم العالي كقوة ناعمة للاستفادة منها في تعزيز القوة الناعمة المصرية.
- ◀◀ تقديم تقارير سنوية من الهيئات المختصة بتدويل التعليم عن سير عملية جذب الطلاب الدوليين.
- ◀◀ تحديد الجهات المسؤولة عن متابعة وتقويم تدويل التعليم العالي.
- ◀◀ بناء وتصميم استمارات متابعة لمدى رضا الطلاب الدوليين بمصر.
- ◀◀ تحديد الأدوات المستخدمة في المتابعة؛ مثل: التقارير الدورية، تجاوب الدول الأخرى؛ لإرسال طلابها إلى مصر، التقارير العالمية للقوى الناعمة، وغيرها من الأدوات.
- ◀◀ متابعة الطلاب الدوليين بعد التخرج لضمان استمرار دعمهم لمصر.
- ◀◀ تلقي الشكاوى والاقتراحات للطلاب الدوليين من خلال تخصيص الخط الساخن له.

#### • خامساً: معوقات التصور وسبل التغلب عليها:

- ◀◀ غياب ثقافة مفهوم القوة الناعمة لدى كثير من المؤسسات التعليمية والمجتمعية، ويمكن التغلب عليها من خلال عقد مؤتمرات وندوات للتعريف بالقوة الناعمة ومواردها، وكيفية استفادة مصر من مواردها لتعزيز قوتها الناعمة وإعادة سيطرتها وهيمنتها على المنطقة المحيطة.
- ◀◀ عدم وجود خطة استراتيجية واضحة لتدويل التعليم العالي، ويمكن التغلب عليه بتبني الحكومة سياسات محددة ومخططة لتدويل التعليم العالي، وتحسين منظومة التعليم العالي.
- ◀◀ قلة التمويل المالي المخصص للمنح الدراسية والبعثات، ويمكن التغلب عليه من خلال مشاركة المؤسسات الاقتصادية للجامعة في تكلفة المنح الدراسية والبعثات، من أجل تطوير تلك المؤسسات وتلبية احتياجات سوق العمل العالمية.
- ◀◀ عزوف بعض الطلاب الدوليين للالتحاق بالتعليم المصري؛ بسبب التصنيفات المتأخرة للجامعات المصرية، ويمكن التغلب عليه من خلال عرض لبعض المميزات كخفض الرسوم الدراسية، وتكلفة الإقامة كعامل جذب للطلاب الدوليين، والتنوع في البرامج الدراسية.
- ◀◀ ضعف التسويق والترويج للتعليم المصري وبالتالي انخفاض عدد الطلاب الدوليين، ويمكن التغلب عليه من خلال إنشاء معاهد داخل الجامعات الأجنبية للتعريف بالثقافة المصرية واللغة العربية.
- ◀◀ ضعف اهتمام بعض الكليات وأعضاء هيئة التدريس بتدويل التعليم، ويمكن التغلب عليه من خلال رصد حوافز ومكافآت للكليات الرائدة في مجال تدويل وجذب الطلاب الدوليين.

◀ الروتين والمركزية في سياسة شروط وقبول الطلاب الدوليين، ويمكن التغلب عليه من خلال إنشاء إدارة لامركزية وتغيير سياسات وقبول الوافدين.  
 ◀ هجرة العقول المتميزة والرائدة من أعضاء هيئة التدريس بسبب الحافز المادي في الدول الأجنبية، ويمكن التغلب عليه من خلال توفير تمويل المشروعات البحثية لهم من خلال تعاون جميع مؤسسات الدولة لرفع كفاءة المنظومة التعليمية.



• المراجع:

- ابتسام إبراهيم، عصام جمال(٢٠١٣): تدويل مؤسسات التعليم الجامعي طبيعته ومداخله، قرآه تحليلية لبعض التجارب والخبرات الدولية المعاصرة، مجلة التربية، جامعة الأزهر، ١٥٥ع، الجزء الثاني، أكتوبر، ٥٥١ - ٦١٦.
- إبراهيم نوار (٢٠١٧): مصادر القوة الناعمة ومكانة مصر في العالم، مجلة آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، نوفمبر، ٢٣ - ٣١.
- أحمد محمد عبد الهادي (٢٠١٣): القوة الناعمة المصرية بين الصعود والتراجع، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر، ٧٦ع، ٩١ - ٩١.
- أحمد موسى بدوى (٢٠١٧): القوة الناعمة المصرية: سؤال عن استعادة الدور المفقود، مجلة آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، نوفمبر، ٣٠ع، ٣٢ - ٣٦.
- أسماء أبو بكر صديق (٢٠١٨): رؤية مقترحة لتدويل البحث العلمي في الجامعات المصرية في ضوء خبرات بعض الدول، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مج ٢٩، ع ١١٥، يوليو، ١٠٧ - ١٦٢.
- أشرف محمد أحمد (٢٠١١): استراتيجيات توظيف مصادر القوة الناعمة والصلبة لدى رؤساء الأقسام بكليات جامعة جنوب الوادي وعلاقتها بمستويات الصراع التنظيمي وأساليب إدارته، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب، مج ٥، ع ٣٤، يوليو، ٤٣٩ - ٥٦٠.
- أميمية حلمى عبد الحميد (٢٠١٥): تدويل التعليم الجامعي في كوريا الجنوبية وإمكانية الإفادة منه في مصر، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، ع ٦٠، أكتوبر، ٤٢ - ١١٧.
- إباد خلف عمر(٢٠١٦): استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- تركى بن صالح العواد (٢٠١٦): القوة الناعمة: تعريفها ومصادرها وأهميتها واختلافها عن القوة الصلبة، مجلة الدراسات الدولية، معهد الدراسات الدبلوماسية، ع ٢٧، ٧٥ - ١١١.
- تقب التنافسة العالمية لعام(٢٠١٨) The Global Competitiveness Report (2017-2018)  
<https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%A>
- تقرير وزارة التعليم العالي(٢٠١٨): تقرير حول الطلاب الوافدين للدراسة بالجامعات، ويمكن الرجوع الى:  
<https://www.youm7.com/story/2018/10/20/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85->
- ثروت عبدالحميد عبد الحافظ (٢٠١٦): الاتجاهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في مصر، مجلة التربية، جامعة الأزهر، ع ١٦٧، ج ١، يناير، ١١ - ١٠٤.
- جمعة سعيد تهامي(٢٠١٧): استراتيجيات مقترحة لتوظيف التعليم العالي في تدعيم القوة الناعمة في مصر لمواجهة الغزو الفكري، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، مج ٣٢، ع ٣٤، ٢٩٥ - ٣٧٤.

- جوزيف سز ناى (٢٠١٣): القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسات الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، الرياض، العبيكان، ط٢.
- جوزيف ناى (٢٠١٥): مستقبل القوة، ترجمة: أحمد عبد الحميد نافع، ع ٢٥٥٨، ط١، المركز القومي للطباعة.
- خالد عبدالفتاح عبدالله (٢٠١٨): التعليم والقوة الناعمة لمصر، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، يناير، مج١٨، ع٦٩، ١٢٩-١٣٢.
- دعاء حمدي محمود (٢٠١٣): المقومات التربوية والثقافية لمفهوم القوة الناعمة: مصر نموذجاً، مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، مج٢٠، ع٨٥، يوليو، ١٦١-٢٣٢.
- سعد عيد، وعبدالعزيز سليمان (٢٠١٥): تطوير تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء خبرات بعض الدول، مجلة التربية، جامعة الأزهر، ع١٦٣، ج٢، ابريل، ٥١٩-٥٤٦.
- سيد سيد عبدالسمع (٢٠١٠): دراسة تحليلية عن الطلاب الهافد: في مصر حتى عام ٢٠١٠، القاهرة، الادارة العامة للبحوث الثقافية: إدارة الدراسات والبحوث، ٨-١٣.
- سيرج لاتوش (٢٠٠٩): قاموس التنمية: دليل المعرفة باعتبارها قوة، ترجمة: أحمد محمود، سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- صلاح جوده (٢٠١٣): القوة الناعمة لمصر المعطيات الأساسية، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، نادى التجارة، يونيو، ع١٩٦، ٦٥٠، ٢١.
- عائشة عبدالفتاح مغاوري (٢٠١٦): تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مج٢٧، ع١٠٩، أكتوبر، ٤٥٣-٥٤٠.
- عبدالعزيز عبد الستار، وخالد عبدالله (٢٠٠٩): الأمن الفكري والقوة الناعمة، مجلة بحوث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الرئاسة العامة، ع١٠٢٩، ٣١٥-٣١٥.
- عبداللطيف محمود (٢٠١١): تعليم ما بعد ثورة ٢٥ يناير واستعادة قوة مصر الناعمة، مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، يوليو، ٢٢١-٢٤٢.
- عبدالله عالم (٢٠٠٧): الاصلاح والقوة الناعمة، مجلة الدبلوماسية، وزارة الخارجية، معهد الدراسات الدبلوماسية، نوفمبر، ٤٨-٤٩.
- عبدالله كريم، وخالد علي (٢٠١٧): تصور مقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية لتحقيق التنافسية العالمية، دراسات العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، مج٤٤، ٢٦٥-٢٧٩.
- عبدالله محمد علي (٢٠١٦): بناء الشراكات الأكاديمية لدعم الدراسات العليا التمهيدية في الجامعات السعودية في ضوء نماذج تدوين التعليم العالي: تصدق، مقتح، أبحاث مؤتمر: دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠م، جامعة القصيم، يناير، ١٦٢-٢٠٠.
- عبدالناصر رشاد، وعماد نجم (٢٠١٧): آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي في كندا ومصر: دراسة مقارنة، مجلة التربية، جامعة الأزهر، ع١٧٢، ج٢، يناير، ٦٠-١٦٩.

- عزة أحمد محمد (٢٠١٤): دراسة مقارنة للتعليم كقوة ناعمة في كل من فنلندا وهونج كونج وإمكانية الإفادة منها في مصر، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، ع١٥٧٤، ٣٦، يناير، ٣٧٥-٤٣٥.
- عصام جمال سليم (٢٠١٥): الاتجاهات العالمية المعاصرة في تدويل التعليم العالي: دراسة تحليلية، مجلة العلوم التربوية، جامعة جنوب الوادي، كلية التربية بقنا، ع٢٣، أبريل، ٥٩٨-٦٤٢.
- عماد نجم عبدالحكيم (٢٠١٦): تدويل التعليم العالي بكندا، المؤتمر العلمي السنوي الثالث والعشرين: التعليم والتقدم في دول أمريكا الشمالية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، وجامعة عين شمس، كلية التربية، يناير، ٣٢١-٣٧٥.
- عنتر محمد أحمد (٢٠١٨): تدويل التعليم العالي في كل من كوريا الجنوبية واليابان ومدى إمكانية الإفادة منها في الجامعات المصرية، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، مج٣٤، ع١٢٤، ديسمبر، ١-٥٦.
- فاطمة الزهاء سالم (٢٠١٢): إتاحة التعليم الجامع، وتدهله (التحبة التكية في اطار التنافس بين المحلة والعالمية: دراسة تحليلية، المؤتمر العلمي السنوي، العشب: التعليم والتقدم في دول آسيا وأستراليا، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، يوليو، ٣٧٩-٣٨٠.
- ماجد عبدالله القحطاني (٢٠١٧): تصور مقترح لتدويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرة ماليزيا، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة جدة، السعودية، ١-٢٠٠.
- مجمع اللغة العربية (١٩٩٨): المعجم الوجيز، دار الفكر العربي، مج١، ع١٤.
- محمد اراهيم عبدالعزى (٢٠١٥): تدهبا التعليم: أحد مداخا، تحفة المنة التنافسة للجامعات المصرية، مجلة دراسات تربوية ونفسية، جامعة الزقازيق، ع٨٧، أبريل، ٢٢٣-٢٧٨.
- محمد عبدالمنعم عبدالمنعم (٢٠١٢): تصد مقترح لتدويل التعليم الجامع في ضوء متطلبات متطلبات التنمية، المؤتمر العلمي، مجلة مستقب التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، مج١٩، ع١٩٧، أبريل، ٣١٧-٣٩٢.
- محمد عبدالله محمد (٢٠١٧): تدويل التعليم العالي: مدخل لتحقيق رؤية مصر في التعليم العالي ٢٠٣٠، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، مج٣٢، ع٤٦٢، ١٤٥.
- محمود سلمان (٢٠٠٢): السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- محمود محمد المهدي (٢٠١٨): القوة الناعمة للتعليم العالي وتحقيق المصالح القومية: دراسة مقارنة في الصين والاتحاد الروسي والولايات المتحدة ومصر، مجلة كلية التربية في العلوم التربوية، جامعة عين شمس، مج٤٢، ع١١٤، ١٧٨.
- مسفر ظافر، وفهد احمد (٢٠١٠): استراتيجية توظيف القوى الناعمة لتعزيز القوة الصلبة في إدارة الأزمة الإرهابية في المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، ١-٢٧٧.
- منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، والبنك الدولي (٢٠١٠): مباحثات لسياسات التعليم الوطنية، التعليم العالي في مصر، منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

- ناجى عبدالوهاب هلال (٢٠١٢): تدويل التعليم العالي على ضوء تحديات العولمة: رؤية مستقبلية، مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، مج ١٩، ع ٧٧، ابريل، ١٨٥- ٣١٦.
- نحلاء أحمد محمد (٢٠١٦): تطوّر التعليم العالي، المصدا، في ضوء متطلبات تدويل التعليم: دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعه بنها.
- زمان المصدا (٢٠١٥): الانتاحبة العلمية لأعضاء هيئة التدريس. ملاقمتا بجهود الجامعات في تدويل البحث العلمي، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعه الأزهر، غزة.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠١٩): الخطة التنفيذية لوزارة التعليم العالي المصري لعام ٢٠١٩، ويمكن الرجوع الى:  
<http://www.sis.gov.eg/Story/181287/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A9>, <https://akhbarelyom.com/news/newdetails/2785796/1/2019>
- المنسكه (٢٠٠٤): التعليم العالي، في مجتمع العولمة، وثيقة توجيهية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، باريس.
- A Globale Ranking Of Soft Power 2017 – The Sooft Power 30  
<http://softpower30.com/wp-content/uploads2017/8/The-Soft-Power-30-Report-2017-Web-1.pdf>
- A Globale Ranking Of Soft Power 2018 – The Sooft Power 30
- Altbach, P. (2015). Perspectives on internationalizing higher education. International Higher Education, (27).
- Altbach, P.G., & Knight, J. (2007): The internationalization of higher education: Motivations and realities. Journal of Interntoonal Studies, 11, 290-305.
- Amblee, N. C. (2018). Special Issue on the Internationalization of Higher Education: Introduction
- Anna Wojciuk and others (2015): Education as a source and tool of soft power in international relations", European political science, 14(3), September, 298-317.
- Bedenlier, S., & Zawacki-Richter, O. (2015). Internationalization of higher education and the impacts on academic faculty members. Research in Comparative and International Education, 10(2), 185-201.
- Bieber, T., & Martens, K. (2011). The OECD PISA study as a soft power in education? Lessons from Switzerland and the US. European Journal of Education, 46(1), 101-116.
- Brooks, R., & Waters (2011). Student mobilities, migration and the internationalization of higher education framework. Policy futures in education, 1(2), 248-270



- Butler, Debra (2016): Comprehensive Internationalization: Examining The What, WHY, and How at Community Colleges, ADissertation Presented to The Faculty of the Schoole of Education the College of William and Mary in Virginia, April.
- Carnoy, M., & Rhoten, D. (2002): What does globalization mean for educational change: A comparative approach? Comparative Education Review, 46(1), 1-8
- Castillo, G. P. (2018). Asunción Bernárdez Rodal. Soft Power: heroínas y muñecas en la cultura mediática. Madrid: Editorial Fundamentos, 2018. Vivat Academia, (145), 129-130.
- Childress, K., Lisa (2009): Planning For Internationalization By Investing in Facult, Journal of International and Global Studies, Vol.1, No.1,.
- Cho, Y. N., & Jeong, J. H. (2008). China's soft power: Discussions, resources, and prospects. Asian survey, 48(3), 453-472.
- Christou, P., & Fragouli, E. (2018). Internationalization strategy of British Higher Education Institutions and student satisfaction. International Journal of Higher Education Management, 4(2).
- Corvell, J. E., Durodoye, B. A., Wright, R. R., Pate, P. E., & Nguyen, S. (2012). Case studies of internationalization in adult and higher education: Inside the processes of four universities in the United States and the United Kingdom. Journal of Studies in International Education, 16(1), 75-98.
- De Wit, H. (2002). Internationalization of higher education in the United States of America and Europe: A historical, comparative, and conceptual analysis. Greenwood Publishing Group.
- De Wit, H. (2017). Global: Internationalization of Higher Education: Nine Misconceptions: International Higher Education, Summer 2011, Number 64. In Understanding higher education internationalization (pp. 9-12). Brill Sense.
- Dinesh, T. (2010): Universities response to internationalization: case of University of Twente, is it truly international? Master the University of Twente, Netherlands.
- Duong, V. A., & Chua, C. S. (2016). English as a symbol of internationalization in higher education: a case study of Vietnam. Higher Education Research & Development, 35(4), 669-683.

- Hanban. (2013). Kongzi xuevuan fazhan guihua (2012–2020) (Development plan of Confucius Institute (2012–2020)). <http://old.moe.gov.cn/publicfiles/business/htmlfiles/moe/s5987/201302/148061.html>. Accessed 11 April 2017
- <http://portal.mohe.gov.cn/ar-eg/Pages/Higher-education-in-numbers.aspx>
- <http://portal.mohe.gov.cn/ar-eg/Pages/Higher-education-in-numbers.aspx>
- <http://softpower30.com/wp-content/uploads/2018/9/The-Soft-Power-30-Report-2018-Web-1.pdf>
- <https://www.youm7.com/story/2018/11/25/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B2%D9%8A>
- Jiang. K. (2014). Inequality in internationalization of higher education. In Havhoe. R., Marginson. S., Cai. Y., & Jiang. K., Responses to Yang Rui's "China's strategy for internationalization of higher education: an overview". *Frontiers of Education in China*, 9(2):163–187.
- King. C. (2019). Internationalisation of higher education in a Canadian context: responses to the Bologna Process from Canadian universities. *European Journal of Higher Education*, 9(1), 58-72.
- Knight.Jane(2013): A Model for the Regionalization of Higher Education: The Role and Controbution of Tuning, *Tuning Journal for Higher Education*.
- Köse. T., Özcan. M., & Karakoc. E. (2016). A comparative analysis of soft power in the MENA region: the impact of ethnic, sectarian, and religious identity on soft power in Iraq and )8
- Lau, K., & Lin, C. Y. (2017). Internationalization of higher education and language policy: The case of a bilingual university in Taiwan. *Higher Education*, 74(3), 437-454.
- Li. J. (2017). Ideologies, strategies and higher education development: a comparison of china's university partnerships with the Soviet Union and Africa over space and time. *Comparative Education*, 53(5), 1–20.
- Li. X.,& Roberts. J. (2012). A stages approach to the internationalization of higher education? The entry of UK universities into China. *The Service Industries Journal*, 32(7), 1011-1038.
- Lo, W. Y. W. (2011). Soft power, university rankings and knowledge production: Distinctions between hegemony and self-determination in higher education. *Comparative Education*, 47(2), 209-222.

- Lomer, S. (2017). Soft power as a policy rationale for international education in the UK: a critical analysis. Higher Education, 74(4), 581-598
- Luxon, T., & Peelo, M. (2009). Internationalisation: Its implications for curriculum design and course development in UK higher education. Innovations in Education and Teaching International, 46(1), 51-60.
- Mazzarol,T(2003):The Third Wave: Future Trends in International Education, The International Journal of Educational Management,v.17.
- McCartney, D. M., & Metcalfe, A. S. (2018). Corporatization of higher education through internationalization: The emergence of pathway colleges in Canada. Tertiary Education and Management, 24(3), 206-220.
- Mitra,S(2010): Internationalization of Education in India: Emerging Trends and Strategies,Asia Social Science,6(6),105-110
- Mok, K. H., & Ong, K. C. (2014). Transforming from “economic power” to “soft power”: Transnationalization and internationalization of higher education in China. In Survival of the Fittest (pp. 133-155). Springer, Berlin, Heidelberg.
- Nabi, G., Wei, S., Ghous, G., & Sheikh, N. (2016). Post PhD Adjustments and Internationalization of Higher Education in China-A Study based on International PhD Students in China: PhDs Enrollment and Its Aftermath. International Journal of Service Science, Management, Engineering, and Technology (IJSSMET), 7(4), 37-47.
- Nye, J.S. (2007):Culture, Soft Power, and "Americanization" in david held and Henrietta moore , eds, cultural politics in a global age , uncertainly , solidarity and innovation (London: oneworld publications).
- Nye,J.S(2004): Soft Power: The Means to Success in World Politics,New York: Public Affairs.
- Oxford Dictionaries: Language Matters ,Power ,Available On This Website on World Wide Web [https://en.oxforddictionaries.com/definition/force:\(23/10/2018\)](https://en.oxforddictionaries.com/definition/force:(23/10/2018))
- Peterson. P. M., & Altbach, P. G. (2015). Higher Education as a Projection of America's Soft Power. In Soft Power Superpowers(pp. 69-85). Routledge.

- Pratt, J. J. (2016). The Soft Power of Education and Its Role in Canada-Asia Relations.
- Rose, H., & McKinley, J. (2018). Japan's English-medium instruction initiatives and the globalization of higher education. *Higher Education*, 75(1), 111-129.
- Rudzri, Romulad EJ(2004):The Application of A strategic Management Model to Internationalization of Higher Education institutions, *Higher Education*, (29), 411-230.
- Rui, Y. A. N. G. (2012). Internationalization, regionalization, and soft power: China's relations with ASEAN member countries in higher education. *Frontiers of Education in China*, 7(4), 486-507.
- Rui, Y. A. N. G. (2014). China's strategy for the internationalization of higher education: An overview. *Frontiers of Education in China*, 9(2), 151-162.
- Siqi Gao, (2015): China's soft power in the Arab world through higher educational exchange, submitted in partial fulfillment of the prerequisite for honors in political science, Wellesley College, April.
- Tian, J., & Ni, H. (2018). Marianne A. Larsen: Internationalization of higher education: an analysis through spatial, network, and mobilities theories.
- Tian, M., & Lowe, J. (2018). International Student Recruitment as an Exercise in Soft Power: A Case Study of Undergraduate Medical Students at a Chinese University. In *International Students in China* (pp. 221-248). Palgrave Macmillan, Cham
- Trahar, S., & Hyland, F. (2011). Experiences and perceptions of internationalisation in higher education in the UK. *Higher Education Research & Development*, 30(5), 623-633.
- Trilokekar, R. D. (2010). International education as soft power? The contributions and challenges of Canadian foreign policy to the internationalization of higher education. *Higher Education*, 59(2), 131-147.
- Tsang, M. C., Wang, M., & Lin, L. (2009). Internationalization of Higher Education in the US, UK, and Australia. *Peking University Education Review*, (2), 12.
- UNESCO(1998): *Higher Education in the Twenty-First Century: Vision and Action*. Paris, France: UNESCO, October

- Wadhwa, R. (2016). New phase of internationalization of higher education and institutional change. Higher Education for the Future, 3(2), 227-246.
- Wan, C. D. (2018). Developing Holistic Indicators to Promote the Internationalization of Higher Education in the Asia-Pacific. Education Policy Brief. UNESCO Bangkok.
- Wilson III, E. J. (2008). Hard power, soft power, smart power. The Annals of the American Academy of Political and Social Science, 616(1), 110-124.
- Woiciuk, A., Michalek, M., & Stormowska, M. (2015). Education as a source and tool of soft power in international relations. European Political Science, 14, 298-317
- Woiciuk, A., Michalek, M., & Stormowska, M. (2015). Education as a source and tool of soft power in international relations. European Political Science, 14, 298-317.)
- Wu, H. (2019). Three dimensions of China's "outward-oriented" higher education internationalization. Higher Education, 77(1), 81-96.
- Wuthnow, J. (2008): The concept of soft power in china, strategic discourse issues and studies, Columbia university, 44(2), 1-27.
- Yang, R. (2010). Soft power and higher education: An examination of China's Confucius Institutes. Globalisation, Societies and Education, 8(2), 235-245.
- Yang, R. (2015). China's soft power projection in higher education. International Higher Education, (46).
- Yun, Seong-hun & Kim, Jeong-Nam (2008): Soft Power from ethnic attraction to national attraction in sociological globalism, International Journal of Intercultural Relations 577-566.



